مناظرات

النداء الجديد

١

الإبداع الأدبي والفني بين الإطلاق والتقييد

أ. سمير فريد أ. سامى خشبة

اهداءات ٢٠٠٢

السفير فتحي الجويلي

دمنهور

مناظرات النداء الجديد (١)

الابداع الفنى بين الإطلاق والتقييد

أ. سمير فريد

أ. سامى خشبة

ديسمبر ١٩٩٧

إعداد وتحرير :

أسـامة عرابى

حرصت جمعية النداء الجديد على إقامة سلسلة من المناظرات التى تتناول القضايا المثارة فى الواقع المصرى، فى محاولة لاستطلاع الآراء كافة، دون تحيز مسبق، وبموضوعية تتيح الحوار الحر المفتوح.

وكان من بين القضايا التى شغلت الرأى العام، واحتلت جزءاً ليس باليسير من اهتمامه، قضية "الإبداع الفنى والأدبى بين الإطلاق والتقييد". كان طرفاها الناقدين المرموقين: سمير فريد، وسامى خشبة. وذلك بعد أن تدهورت العلاقة بين المبدع والمتلقى من ناحية.. وبين جهاز الرقابة على المصنفات الفنية والفنانين، من ناحية أخرى.

وقد بدأت الجلسة بكلمة للدكتور أسامة الغزالى حرب الذى أدار المناظرة، جاء فيها:

تقديم: د/ أسامة الغزالى حرب

يعد لقاء اليوم اللقاء الأخير فى الموسم الثقافى للجمعية، الذى تأمل استئنافه، الاثنين الأول، من شهر سبتمبر، ١٩٩٧، بإذن الله.

ومن حسن الحظ، أننا استعرضنا فى الجلسة الماضية آراء الإخوة الأعضاء والأصدقاء، حول مايمكن إضافته أو مراعاته من أنشطة وأفكار جديدة، تتعلق بنشاط الجمعية، وسبل تطويره وتدعيمه. ولقاء اليوم حاولنا إقامته منذ مدة طويلة، بهذه الصيغة الجديدة. بيد أننا لم ننجح فيه من قبل. لكننا حاولنا أن نتجاوز من خلاله الشكل التقليدى للمحاضرة، واللقاء الذى يتضمن متحدثاً واحداً، يتكلم فى موضوع معين، ثم يناقشه الحاضرون بعد ذلك. وقد وجدنا أن المناظرة أفضل؛ لأنها تطرح قضية ما، تتوفر فيها وجهتا نظر واضحَتيْن ومتقابلتيْن، يجرى النقاش والمساجلة بينهما، بمشاركة الجمهور؛ بما يسهم:-

أولاً: فى التعريف بالأبعاد المختلفة لكل قضية، وعلى النحو الذى يخدم رسالة هذه الجمعية، فى تطوير أساليب النقاش، والحوار، واحترام الرأى الآخر. أيّاً كان الرأى الآخر، معارضاً، أو غريباً، أو غير مألوف..إلخ.

لأن قيمة هذه الجمعية - فى الدرجة الأولى- أنها جمعية تدعو إلى الفكر الليبرالى، ليس -فقط- كمجموعة من الأفكار أو المفاهيم، إنما -أيضاً- كمنطق وكسلوك، وكطريقة فى التعامل مع الآخرين، بينهم وبين بعض المتحدثين فى هذه الجمعية.

والأستاذان سامى خشبة وسمير فريد كلاهما علم فى مجاله، ومن نجوم الصحافة والكتابة. كلنا يعرفهما جيداً، وقرأ لهما. إنما الأهم من هذا كله، أن كليهما يدخل جمعية النداء الجديد لأول مرة، ويتعرف عليها وعلى نشاطها. على الرغم من اطلاعهما على أعمالها، وعلى نشرتها الشهرية. وكلاهما أتشرف بمعرفته منذ فترة طويلة لاشك. الأستاذ سمير فريد أعرفه من سنة ١٩٧٢، أى من ربع قرن. والأستاذ سامى خشبة أقل قليلاً، أى من خمس عشرة سنة. سمير فريد عرفته فى جريدة الجمهورية، فى قسم الأبحاث، وكان يمر على القسم من الخارج، ويقول جملاً وتعليقات ذات مغزى، وعميقة كالعادة.

أ. سامى خشبة أتشرف بمزاملته فى الأهرام، منذ فترة طويلة، وهو غنى عن التعريف. كاتب وناقد ومتخصص - أساساً- فى النقد المسرحى بالذات. ويقوم بالإشراف على الصفحة الثقافية فى جريدة الأهرام، ونائب رئيس تحريرها. وهو -أيضاً- رئيس البيت الفنى للمسرح، وكتاباته لايجهلها المتخصصون فى حقل المسرح والنقد الأدبى والفنى، ومن أهمها: شخصيات من أدب المقاومة.. قضايا المسرح المعاصر. قضايا المسرح المصرى الحديث.. مصطلحات فكرية. وله -قيد الإعداد- كتاب عن جيل الستينيات فى الأدب المصرى. وسبق له ترجمة عدد من الروايات والكتب الهامة. ومن العسير أن ننهض بتلخيص كل أعمال وكتابات شخصيات من طراز سمير فريد وسامى خشبة، عمرها فى هذه الميادين لايقل عن ثلاثين عاماً. ونأسف أن نثير هذا كله، فى أقل من دقيقة أو اثنتين.

أما سمير فريد فهو من أشهر وألمع نقاد السينما فى مصر والعالم العربى. وهو باحث فى تاريخ السينما المصرية -والعربية-. وتتميز كتاباته -دائماً-

بالعمق والأصالة. ومن أهم أعماله التي تربو على العشرين كتاباً: ٤٥١ فهرنهايت.. وترجمة أودسا الفضاء سنة ١٩٦٨.. الصراع العربى الصهيونى فى السينما.. الواقعية الجديدة فى السينما المصرية.. إلخ. وهو ناقد لاتملك إلا أن تحترمه؛ عندما تقرأ له فكتاباته تعكس ثقافة حقيقية وعميقة.

لقد اخترنا موضوع مناظرة الليلة عن مسألة الرقابة على حرية الإبداع، سواء فى الأدب أو فى الفن. وكان السبب الذى أثيرت من أجله هذه القضية، أننا صادفنا فى الشهور الأخيرة أكثر من فيلم وكتاب تعرضوا للمنع للمصادرة، والاعتداء على حرية -كثير من الكتاب. تقديم شكاوى وبلاغات إلى النيابة، بشأن أعمال أدبية.. أحكام تصدر بحق بعض الأفلام أو الكتابات..إلخ. وبالتالى، كان من الطبيعى أن تثور مسألة مدى مشروعية هذا كله. المشروعية الاجتماعية والأخلاقية والسياسية. طبعاً قد تكون هناك مشروعية قانونية تجاه بعض الأعمال. إنما إلى أى مدى يكون هذا متقبلاً، ومطلوباً، ومفهوماً. لقد افترضنا أن هناك اتجاهاً يرى أن من المهم أن توجد درجة معينة من الرقابة على الأعمال الأدبية والفنية، وعلى الإبداع الأدبى والفنى. وطبعاً هناك وجهات نظر كثيرة فى هذا الموضوع. غير أن وجهة النظر السابقة، ترى أن لها مبرراتها الموضوعية.

لكن هناك وجهة نظر أخرى، تعتقد أننا كلما أتحنا أوسع الفرص للإبداع، ولحريات التعبير، كان هذا أفضل، حتى لو وجدت بعض المثالب والعيوب، على أساس أنه -فى النهاية- لن تدوم سوى حرية التعبير، وحرية الإبداع.

وسوف يحدثنا الأستاذ سامى خشبة عن موضوع الرقابة، وعن مدى حدودها ومشروعيتها. وكيف تكون ضرورية، ضمن حدود معينة -فى النهاية-.

أما الأستاذ سمير فريد فسيواجه هذا بفكرة، ربما تقترب -أيضاً- من ضرورة الانفتاح على التجارب الجديدة، دون تسلط أو فرض قيود. والمطالبة بإعطاء مزيد من الحريات للتعبير؛ من أجل تقليص موضوع الرقابة إلى الحد الأدنى.

والنظام فى هذه المناظرة، سيكون كمايلى:

إعطاء عشرين دقيقة لكل متحدث. وسوف نبدأ بالأستاذ سامى خشبة، ثم الأستاذ سمير فريد.

وطبيعة المناظرة أنها نوع من المواجهة، أو السجال بين الأفكار.. وبالتأكيد.. عندما يتحدث سامى خشبة، فإن سمير فريد سيراعى فى حديثه، ما ذكره سامى خشبة. ومن حق كليهما أن يعقِّب على كلمة الأول، إذا ما وجد شيئاً يستحق؛ وذلك فى حدود خمس دقائق إضافية تمنح لهما. ثم نفتح المناقشة للجمهور فى ظرف ساعة، أو أقل قليلاً، على أن يجيب كل مُنهما على الاستفسارات والأسئلة المقدمة، ونحاول فى نهاية المناظرة، أن نقدم خلاصةً للموضوع برمته.

وفى الحقيقة.. أنا مهتم بهذه البداية، ومحاولة إرساء شكل لها.. وسوف نسجل المناظرة كلها، وستطبعها الجمعية ضمن إصداراتها، فى سلسلة معدة خصيصاً لهذا الموضوع. ونرجو أن تكون بداية موفقة، على أمل أن يكون التجاوب معها بذات طريقة النقاش الحر الديمقراطى التى اعتدناها فى هذه الجمعية. والآن نعطى الكلمة للأستاذ سامى خشبة.

أ. سامى خشبة:

شكراً جزيلاً يا دكتور أسامة. وهذه أول مرة أتشرف فيها باللقاء مع حضراتكم فى اللقاء الأسبوعى لجمعية النداء الجديد. ولا أحس بأية غربة حقيقةً.. إنما لا أعرف ولا أتخيل طبيعة أو المستوى الحقيقى للحوار. وسأتكلم بالبلدى، وأبدأ بداية شخصية جداً.

أنا لا أحب الرقابة، على عكس ماهو مفترض من أن آخذ موقف المدافع عن الرقابة، بحكم مفهوم المناظرة. وسأبدأ بحكايتى الشخصية مع الرقابة بمفهومها الواسع. وليس فقط بمفهوم جهاز الرقابة على المصنفات الفنية الذى سمعنا عنه، أو نشتبك معه، أو نغضب منه، أو نرضى عنه بعد ذلك. اللقاء الأول

لى مع هذا المفهوم للرقابة، عندما قمت بترجمة المسرحية الوحيدة التى كتبها روائى أيرلندى كبير جداً، اسمه "جيمس جويس"، يحتمل أن تكونوا حضراتكم قد عرفتموه أو سمعتم عنه، أو قرأتم له شيئاً.

هى مسرحية اجتماعية.. إنسانية.. أخلاقية اسمها المنفيون. كنتُ فرحاً بها؛ لأن هذا الأديب مهم جداً، وصعب فى الآن نفسه. وتُكتب عنه المجلدات التى تملأ المكتبات.. لذا سعدتُ أننى استطعت ترجمتها. وذهبت بها إلى صديق عزيز، كان أيامها المشرف على قطاع الدراما، فى البرنامج الثانى.. وهو رجل مثقف مستنير وتقدمى، بالمعنى الليبرالى، وليس اليسارى.. قلت له.. يافلان.. أنا ترجمت "المنفيون".. فقال لى: جميل جداً.. قلت له: أريدك أن تأخذها وتذيعها. فقال لى: اتركها لى وسأفكر فى الأمر.. وواضح أنه كانت لديه فكرة عنها.. يعنى يعرفها.. وبعد يومين أو ثلاثة، قال لى: مستحيل.. قلت له: لماذا؟.. فقال لى: أصل هى قليلة الأدب.. كيف؟.. هى قصة اشتباه فى خيانة زوجية ولا حاجة تحدث أمامنا إطلاقاً.

– زوجة تقول لزوجها إن صديقه دعاها لزيارتها فى البيت.. فما رأيك؟. فردَّ عليها من فوره: عاوزه تروحى.. روحى.. وطبعاً.. الصديق كان قد صنع لها فخاً. فقد ذهبت لزيارته، ولم يحدث لها شئ مطلقاً.. وعادت.. لكن الزوج غير متأكد من شىء. هى قضية فلسفية تتناول مسألة اليقين، وهى –لاشك– من القضايا التى انشغل بها جويس فلسفياً. ولم أرَ – حقيقةً– أنها حسية، على الرغم من أنها شخصية جداً، وقد استنتجنا منطقياً النتيجة التى عرفناها –كمتفرجين أو كقراء– أنه لم يحدث شىء ألبتة. ولم يستطع أن يتيقن. وهذه هى الفكرة الأساسية للمسرحية.

بعد ذلك، هناك أشياء أخرى جانبية وبسيطة، عن الصداقة والأصدقاء، وعن الزوجية والأمومة والعلاقة بالوطن. قلت له: هذا أدب. قال لى: لكن هناك إشارة لاحتمالات الخيانة الزوجية.

ياسيدى.. لايوجد.. قال: لكن فيها المعنى. أخذتها ومضيت.. وطبعاً بعد ذلك

نشرتها ست مرات. وعلى فكرة، أول واحد نشرها لى، أستاذنا العزيز الدكتور شكرى عياد.

إذن.. أنا عوقبت أو مُنعت رقابياً؛ بسبب فهم ضيق جداً للإبداع، ولإمكان معالجة المبدع لموضوع إنسانى.

المرة الثانية.. كان لها شكل معاكس جداً. أيضاً.. كنت قد ترجمت آخر رواية كتبها ألدوس هكسلى، اسمها "الجزيزة". وهى رواية سياسية عن العالم الثالث. وكيف أن العالم الثالث مطالب بأن يكتشف نفسه؛ من أجل أن يتمكن من تنمية طريقه الخاصة فى النهوض. هى يوتوبيا.. جزيزة يوتوبية- خالصة. بجانبها جزيزة أخرى أو ثانية. فيها كولونيل يتعامل مع شركات البترول العالمية، ويحصل على السلاح من تشيكوسلوفاكيا -والاتحاد السوفيتى زمان، ويقوم بعمل انقلابات؛ من أجل إقامة إمبراطورية من مجموعة الجزر التى تتناثر حوله، وعلى رأسها الجزيرة اليوتوبية هذه.

هى -فى الحقيقة- رواية بديعة جداً، علمتنى أشياء كثيرة، وأنا أترجمها. وقد طُبعت أول ما طبعت -مترجمةً طبعاً- فى بيروت. وعرفتُ من الناشر اللبنانى المعروف د. سهيل إدريس، صاحب دار الآداب، أن هناك ثلاث دول منعت دخولها إليها. إذن.. الرواية ترجمت ١٩٧١ أو ١٩٧٢، ونُشرت أول مرة سنة ١٩٧٤. ومنعت فى ليبيا، والعراق، وسوريا.

بعض الأصدقاء هنا فى مصر، قالوا: لقد استغربنا جداً أنك ترجمت هذه الرواية.. كيف؟.. هذه رواية معادية. لا .. إنها رواية إنسانية جداً.. مثيرة جداً. خصوصاً أنها آخر رواية كتبها هكسلى سنة ١٩٦٩م، عندما كان العالم الثالث متخماً بهذه الأنواع. كلهم أبطال ووطنيون وقوميون.. إلى آخر هذا القاموس الذى يحفظه. ووراءهم ما وراءهم. ومُنعت هذه الرواية فى ليبيا.. والعراق.. وسوريا، كما قلت. وبمعنى من المعانى، الحقيقة أنا فاهم الدور المعوق الذى يمكن أن تلعبه رقابة من هذا النوع، سواء كانت أجهزة رقابية، أو فهماً رقابياً يشيع فى المجتمع.

لذلك؛ أطالب بضرورة وجود ضمير رقابى فى المجتمع، يُملى بعض المعايير، أو يوضِّح بعض المعايير المطلوبة بشدة، خصوصاً فى مجتمع مثل مجتمعنا.

لكنْ.. ماذا نعنى بضمير رقابى؟.

لابد -إذن- من توضيح ما نقصده بالضمير الرقابى، والوعى الاجتماعى أو السلطة الاجتماعية التى تمارس هذا النوع من الرقابة.. أو هذا النوع من الضمير الاجتماعى الرقابى. الضمير الرقابى الذى أعنيه، ينبع من معرفة. وهذه مسألة يجب أن نتفق عليها من فورنا. فنحن مجتمع -بشكل عام- فيه نسبة كبيرة من تخلف الوعى. وأنا -هنا- لا أتكلم- فى الحقيقة -عن مظاهر السلوك المختلف.. ولا أتحدث عن درجة الوعى بالقانون، أو حتى بالانتماء الوطنى أو الاجتماعى.. إلخ. إنما أقصد الوعى بما هو أساسى، لبقاء الجماعة الإنسانية، والجماعة الاجتماعية. لا كنظام سياسى بعينه. وإنما كمجتمع إنسانى يحتاج إلَى حد أدنى من القيم؛ حتى يظل متماسكاً، وقادراً على النمو، وعلى حماية نفسه، والمحافظة على خصوصياته.

إن الوعى بمثل هذه المجموعة من القيم، ليس منتشراً بيننا بدرجة قوية. ونحن نعرف ذلك جيداً. ويمكن أن نحصر عدداً من الأسباب التى أدت إلى ذلك: الأمية- الفقر.. أو انتشار الفقر وشيوع الإعلام الردئ، والتعليم الردئ، والميراث المتخلف من عصور الظلام الطويلة، والقهر الذى استمر حتى سنوات قليلة، ومازلنا نعانى من بعض مظاهرهم بالتأكيد.

فى هذا الجانب من وعينا الاجتماعى والثقافى، صحيح هناك مجتمعات أكثر تطوراً منا، من الناحية المادية والتعليمية والعلمية.. لكن من الممكن أن نرى فى إنتاجها الفنى، أعمالاً ومشاهد وسلوكيات أسوأ مما هو موجود لدينا، أو ما يمكن أن نتخيل أن مبدعينا -بشكل عام- يقدمونه ويصنعونه. إن مثل هذا النوع من الوعى، متوفر -إلى حد كبير- فى هذه المجتمعات. إلى درجة سمحت فيها بعض المجتمعات، كبريطانيا مثلاً وبعض الولايات الأمريكية، ويمكن فى بعض الولايات الألمانية- سمحت أن تلغى أجهزة الرقابة أصلاً. فالمجتمع نفسه،

يقوم بهذه الوظيفة. لأن مستوى الوعى بهذه المعايير التى تكوِّن ضميراً اجتماعياً رقابياً، يحول دون انتشار تأثير مثل هذه الأعمال أو القيم الخارجة عن معايير التماسك والتقدم الاجتماعى..

هذا المجتمع أو هذا النوع من الوعى متوفر فى هذه المجتمعات، بما يكفل حدّاً أدنى من الحماية له.

ونحن فى ظروفنا الحالية -التى سلفت الإشارة إليها، تجعلنا محتاجين إلى هذا النوع من الوعى الرقابى، من سلطة ما، قد تكون هى السلطة العامة فى المجتمع، والتى نعتقد أن تمثيلها قد ينحصر فى الجمعيات، أو النقابات، أو الأحزاب السياسية، أو فى جهاز من الأجهزة الحكومية، على شريطة أن نصوغ لها قانونها أو لوائحها، بشكل قائم على هذا الفهم، وليس على مجرد سرد أو حصر مجموعة من الممنوعات أو المحظورات التى نعرفها جيداً.

أما عن السبب الثانى الذى يدفعنى إلى القول بأننا محتاجون إلى هذا النوع من الضمير الرقابى، أو الوعى الرقابى لسلطة اجتماعية ما، فلأننا مجتمع مُهَدَّد ومستهدف.

وسندخل فى المناظرة على طول، وأستشهد بمعلومات وعلم صديقى وعزيزى الأستاذ سمير فريد، عن السينما فى العالم، وكيف تعمل على تاريخنا وعلى قيمنا، وعلى تكويناتنا الاجتماعية، وعلى علامات مهمة جداً، ورموز مهمة جداً فى تكويننا الثقافى بالذات، عن لحظات معينة فى هذا التاريخ.. أو فى جوانب معينة فى هذا التكوين سواء فى أعمالهم الإبداعية، أو فى كتاباتهم الفكرية، والمتسربلة برداء العلم. ويأتى هذا كله إلينا فى شكل كتب كتبها أساتذة بعضهم له أسماء معروفة ومحترمة. وهى قائمة- فى الحقيقة- على مجموعة من الأكاذيب والكلام الكبير، ومبنية على تصورات خاطئة، وكميات هائلة من المعلومات التى تُصاغ صياغات مغرضة -على الأقل- ذات هدف خاص بنا.

أنا أقول إنه ينبغى أن تكون لمجتمعنا -فى الحقيقة- أو لمجتمع مثلنا سلطة رقابية ما، تستطيع أن تمنع وصول هذه الأعمال لمجتمعنا، لا لأنها خطأ.. ولكن

لأن وضعنا الثقافى العام، ومستوى وعينا العام، ومستوانا المعرفى السائد بين مواطنينا، لا يؤهلهم لمواجهة مثل هذه المعلومات، والصياغات الخاطئة أو المغرضة التي تتضمنها عنا.

وهناك مفهوم مهم جداً، اكتشفه نقاد علم الاستشراق. وكان أهم مَنْ صاغه -فى السنوات الأخيرة- أستاذ فلسطينى الأصل، وأمريكى الجنسية، ويعيش الآن فى الولايات المتحدة، ونرجو أن يمُنَّ الله عليه بالصحة، هو د. إدوارد سعيد. وله مُؤَلف ذائع جداً اسمه "الاستشراق". سبقه جهد آخر له، صدر قبله هو "تغطية الإسلام فى الصحافة الغربية"، يُعنى فى تعريفه وتحليله بوظيفة الاستشراق. وهو تحليل بالغ الذكاء، والقدرة على الغوص وسبر أغوار القضية المثارة. والاستشراق كان وظيفة أو أداة من أدوات التسلط الاستعمارى والغزو. وكان أقصر طريق لتحقيق هذه الغايات، فيما يتعلق بنا، أن يرسم لنا -أوعَنَّا- صورة مزيفة بعينها، تُصدّر إلينا؛ لكى نرى ونفهم أنفسنا فى هذا الإطار، وعلى أساسه.. فى الوقت الذى يمكن أن تتضمن فيه هذه الصورة بعض الجزئيات أو الملامح الصحيحة.

وهى -فى مجملها- صورة مزورة، قُصد بها تصدير إيديولوجية معينة لأنفسنا عن أنفسنا، ليست لها علاقة بالحقيقة. وهذه الوظيفة لم تعد تُنجز فقط، من خلال مؤسسات الاستشراق الأكاديمية، التى عملت -كما نعرف- فى فرنسا، وفى هولندا، وفى ألمانيا، وفى الولايات المتحدة، وفى روسيا، وفى إيطاليا.. إلخ. على الرغم من أنهم اضطلعوا بوظائف علمية مهمة جداً -لاشك- بالنسبة إلينا. ونحن استفدنا منها، ومازلنا نستفيد منها، بكل تأكيد.

أنا أقول، إن هذه الوظيفة الخطيرة لم تعد تُنجز من خلال هذه المؤسسات الأكاديمية.. إنما تنجز- أساساً- من خلال الأدوات الكبرى لصياغة الوعى، وإعادة صياغته وتزييفه، فى عصرنا.. وعلى رأسها -فى الحقيقة- المنتجات الفنية الصورية، والتى يعتمد إبداعها -أساساً- على الصورة، وأقصد بها الدراما التليفزيونية، وبرامج التليفزيون، والسينما أيضاً.. خصوصاً تلك التى تصل من خلال التليفزيون. طبعاً التليفزيون بوسائل إرساله المتعددة، سواء البث

المحلى، أو ما نتلقاه من خلال البث الفضائى. وهذا هو العنصر الثانى، أو العامل الثانى الذى يجعلنى حريصاً على ضرورة تطوير هذا الضمير الاجتماعى الرقابى، وكذلك الوعى الرقابى لمجتمعنا؛ حمايةً لنا من أنفسنا أحياناً، أو من بعضنا الذى يعمل بهذا الشكل، أو من خصوم يستهدفوننا بدأب، وبإمكانات كبيرة.

وأنا سأختم كلامى بحادثة شخصية.. أنا اليوم مسئول عن مسرح الدولة.. البيت الفنى للمسرح فى مصر. يعنى -بشكل من الأشكال- أنا منتج مسرحى، تستهدف الرقابة منتجاته. وتأتى دائماً لجنة رقابة إلى المسارح قبل الافتتاح بيوم أو بيومين، أو نرسل إليهم النصوص ليقرأوها، ثم يبعثون بلجنة ترى العرض المسرحى قبل افتتاحه بليلة أو بليلتيْن.

طبعاً كثير جداً منهم أصدقائى وأصحابى. وهناك حالات أكون برفقتهم فيها إلى المسرح، عندما أتوقع أن يُحدثوا لنا مشكلة خاصة بعرض من العروض.

واسمحوا لى أن أكون -أحياناً- أكثر تشدداً، عندما أجد مبدعاً من المبدعين -ممثلاً كان أو ممثلة.. صغيراً أو كبيراً- يصل إلى خط، أعتقد أنه ينتهك فيه قيمة من القيم الأساسية لبنيتنا الاجتماعية.. سواء بكلمة أو بحركة. وأظن أننى -فى هذه الحالة- لا أمارس دور سلطة، بالمعنى الإدارى للسلطة. أى لا أمارس دور سلطة اجتماعية، بل أمارس دوراً، يُعدّ جزءاً من الضمير الذى أتكلم عنه هنا.

إن سلوكيات الشذوذ الجنسى مثلاً. على الرغم من أننى أدرك أنه مرض، وأنه من الممكن علاجه، إنما عندما تتحول المسألة إلى سخرية منه، أو دعوة إليه، نكون قد تجاوزنا الخط الذى تحتاجه بنيتنا الاجتماعية والثقافية، ونحن على هذه الحالة الهشة التى نعرفها.

عندما تُستخدم كلمات، أو عبارات، أو حركات تعتبر بالمقياس الأخلاقى العام بذيئة.. المعيار الأخلاقى الذى تواضع عليه كل البشر، ويرى أن هذه العبارات، أو الحركات بذيئة. وأنا رجل درس علم نفس الثقافة، وعلم اجتماع

الثقافة، وأفهم تأثير الصورة المتحركة، وتأثير الحضور الحى للممثل على المسرح، على المتلقى الواعى.. فما بالك بالمتلقى غير الواعى؟!.

وأود أن أذكركم بأشياء صغيرة جداً، وفيكم الكثير ممنْ عاش هذه اللحظات.. المسلسلات الإذاعية التى كانت تُقدم فى مطلع الستينيات، مثل: إنت اللى قتلت بابايا.. وغيرها، مما كانت تقدمه شويكار بمفرداتها المعروفة.. وكان عدد لا بأس به من المثقفين الانتقاديين [الذين يشتبكون دائماً مع الواقع وينتقدونه] قد اعتبروها مفردات وعبارات تهدد نسيج فكرنا، وبنيتنا اللغوية كلها.. وأنتم تدركون أن الفكر واللغة مرتبطان ببعضهما البعض.. ووجدوا أن البنات -أيامها- بدأن فعلاً فى استخدام الكاف بدلاً من القاف، وأنواع من المثنى والجمع، لا وجود لها أصلاً فى اللغة العربية.

وطبعاً.. نحن الآن نشتكى من تحطم اللغة العربية.. واللغة - كما نعلم- مكوِّن أساسى، وإطار حقيقى لأية بنية ثقافية يتمسك بها المجتمع؛ من أجل أن يظل متماسكاً.. وهذا على مستوى مفردات عادية. وبمقدور علماء اجتماع الثقافة واللغة، أن يحدثونا كثيراً عن خطورة مثل هذه الخروجات.

ولنعد قليلاً إلى الوراء.. برنامج "ساعة لقلبك"، وما فعله فى الإذاعة المصرية، والذى تحوّل -فى الحقيقة- إلى المسرح التجارى، فى نضجه وتطوره، ومازلنا نعانى منه إلى اليوم.. أعنى المسرح المبتذل.. الفاسد.. المنحط، وقد تسلل إلى السينما.. وبإمكان الأستاذ سمير فريد أن يقول لنا، كيف كان تأثيره على السينما، واستفادته من السينما، وتأثيره الفكرى، والخلقى، والسياسى، والاقتصادى، والاجتماعى. أم أنكم مشغولون بالجانب السياسى والاقتصادى، أكثر من الجانب الثقافى؟.

لكنْ.. صدقونى إن المسائل مترابطة جداً، ولا تنفصل. وبالتالى، فإن الانهيارات الثقافية والأخلاقية بوسعها أن تؤسس القاعدة التى تدمِّر الليبرالية.

وبما أنكم دارسون للتاريخ السياسى، على نحو جيد، فلابد أن تتذكروا هُويّة

الجماهير الحقيقية للفاشية فى إيطاليا، وللنازية فى ألمانيا، والنظم المشابهة لها فى أسبانيا، أو فى وسط أوروبا.. وهى -بلاريب- جماهير متخلفة ثقافياً وأخلاقياً، عُبئت بالفكر الفاشى المعادى لليبرالية وللديمقراطية.

ووضعوا فى أيديهم أسلحة وشوماً و"بُنيات حديد وسكاكين"، وبنادق بعد ذلك ورشاشات، وقتلوا الليبراليين والاشتراكيين، وزجوا بالناس فى المعتقلات. وأعملوا فى الجميع قتلاً وتقتيلا. القضية -إذن- ليست منعزلة أبداً، عن قضية حماية الليبرالية على الرغم من أن شكلها الخارجى يمكن أن يعطى الانطباع بأنه ضد الليبرالية.

وشكراً جزيلاً على حُسن استماعكم

تعليق الدكتور أسامة الغزالى حرب:

شكراً للأستاذ سامى خشبة.. وقد كان -فى الحقيقة- حذراً جداً، وشديد الذكاء فى عرضه من زاويتيْن:-

أولاً: تكلم سيادته عن ضمير رقابى، وهى كلمة جِدُّ صعبة، يستطيع الأستاذ سمير فريد أن يتناولها، ويقف عندها طويلا قائلاً: ماذا نعنى بضمير رقابى؟ مثلاً..

وأخيراً رأى الأستاذ خشبة، أن هذا كله؛ من أجل الدفاع عن الليبرالية، وسَوَّغها بمبررريْن قوييْن هما:-

أ- حماية القيم الأساسية للمجتمع.. أعنى القيم المرتبطة بالتماسك والتقدم الاجتماعييْن. ووجد أن هذه الحماية تنهض بها سلطة اجتماعية ما. وهذه ستقدم زاداً جيداً للأستاذ سمير فريد، فى كلمته التالية.

ب- إن مجتمعنا مهدد ومستهدف، وبالتالى يجب حمايته. هاتان هما الحجتان اللتان قدمهما الأستاذ سامى، بشكل قوى، ومتماسك، وذكى؛ دفاعاً عن ضرورة توفير حد معين من الرقابة. والكلمة الآن للأستاذ سمير فريد.

سمير فريد:- من الصعب -فى الحقيقة- أن أجد نفسى فى تناقض مع سامى خشبة. فالأشياء المشتركة بيننا، أكثر من الأشياء المختلف عليها. ولكن الخلاف لا يفسد للود قضية. بَيْدَ أننى أرى فى كلمة الضمير الرقابى هذه، تعبيراً مبتكراً وجديداً، يمزج بين الأخلاق واللا أخلاقية.

والرقابة -فى نظرى- عمل ضد الضمير. وقد قُدمت هنا بشكل يعكس خصوصية لمصر بالذات، ويُسبغ عليها وضعاً فريداً، فى مواجهة نقص الوعى. ولكنى أعتقد أن مصر لا تختلف عن أى بلد فى العالم، فى هذه المسألة. كتب الفلسفة فى ألمانيا، لا تروج.. مثلها فى ذلك مثل الكتب الجنسية.. أو كتب طه حسين فى مصر، وأرسين لوبين القصص البوليسية.

هذا الوضع -إذن- موجود فى كل العالم، لكن يتفاوت ولا يتساوى بين الدول.

خذ مثلاً -أفلام الكواكب والأكروبات والعنف، وشاهد نجاحها غير العادى، ومنافستها لنظيراتها- بالدرجة نفسها فى باريس وفى نيويورك، وفى القاهرة، وفى كل مكان.

والجماهير التى صنعت النازية والفاشية، هى نفسها الجماهير التى صنعت الشيوعية، ثم حطمت تماثيل لينن، بعد سبعين سنة.

وكنت ترى الطوابير الضخمة تقف لساعات طويلة؛ من أجل أن ترى مومياء محنطة من سبعين سنة، وتُلقى نظرة عليها.

وقد رفضتُ الوقوف فى هذه الطوابير التى شاهدتها فى موسكو، وانزعجت لهذا المشهد، وما يتضمنه من مغزى. كيف يتأتى لإنسان أن يقف كل هذا الوقت؛ من أجل أن يرى جثة، مهما كانت هذه الجثة؟!.

كان موقفى ذاك، رد فعل بسيطاً.. وكنت أبلغ من العمر اثنين وعشرين عاماً. ولم أعقل أن أتسمر فى مكانى، وأشغل نفسي وأفرّغها، لرؤية جثمان شخص، يُفترض أنه ثورى!! .وبالتأكيد، لم يَدُرْ بخلده (بخلد لينن) أن يحدث له هذا، وتُقدس جثته. ولكن اللافت للنظر أن الجماهير التى صنعت الفاشية، موجودة إلى الآن. ولكنها تصنع فاشية من نوع آخر، وبأشكال جديدة. وقد شاهدنا هذا فى أمريكا، وفى فرنسا، خاصة فى الانتخابات الأخيرة فى فرنسا، نجحت جبهة لوبن الفاشية بنسبة ١٥٪.

إذن.. المسألة هى: كيف يمكن مقاومة هذا الوضع؟.. لماذا أصبحت المسألة فى مصر متدنية جداً بهذا الشكل؟. طبعاً.. أنا من المؤمنين بأن كل مجتمع له خصائص، وأنه إذا لم يحافظ عليها يفنى وينقرض.

وأتذكر أن الدكتور محمد مندور، وكان لى حظ سعيد أنْ درّس لى فى آخر أربع سنوات من حياته، قال لى مرة: إن زميلكم الكاتب إسماعيل العادلى، دفعتكم فى المعهد العالى للفنون المسرحية، وقف فى إحدى محاضراتى، وقال: الشعوب لا تموت.. وضحك الدكتور مندور، وقال: سوف أعطى محاضرة عن حكاية الشعوب لاتموت. وألقى -بالفعل- محاضرة حرة، لمدة ساعتين، وأثبت

خلالها أن الشعوب تموت وتفنى، وأن هناك شعوباً فنيت، وشرح كيف فنيت بالكامل. يعنى فيه مكونات للبقاء، إذا لم يحافظ عليه الشعب يفنى، ويفنى بالمعنى المادى للفناء. ثم تحدث عن اللغة كأساس قوى جداً، وكعنصر من عناصر البقاء الأساسية فى المجتمع. ولكن ليس المقصود باللغة، أن تكون فصيحة أو عامية.. بمعنى أن الأمريكان اليوم لايتكلمون إنجليزية فصيحة. واللغة الفرعونية كانت قد ماتت، وتتردد فقط فى المعابد. لقد دمرنا لغة حية منذ ١٤٠٠ سنة، وندمر لغتنا الآن بدون وعى فعلاً.

إن أكبر شئ يعبر عن نقص الوعى، هو هذا الإهمال فى التعامل مع اللغة. وقد قرأت -الأسبوع الماضى- إحصاءً رهيباً عَبَّر فيه أساتذة الجامعة فى الإسكندرية، عن فزعهم الحقيقى، مما رأوْه فى إجابات الطلاب، أثناء تصحيح الامتحانات؛ ووجدوا فيه أشياء لايمكن تصورها، ولاتخص اللغة وحدها. طالب فى سنة رابعة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، يكتب "لكن"، "لاكن"، "لام ألف".. وقاموا بعمل إحصائية بالأخطاء الإملائية، فى إجابات الطلبة، واكتشفوا الحقيقة المرة، ولا يدرون ماذا يصنعون، فأصدروا بياناً يصرخون فيه مما يحدث.

لذا؛ أعتقد أن مواجهة هذا، لايكون بالرقابة أبداً. ولا بالرقابة الاجتماعية، ولا بأى نوع أو شكل من أشكال الحد من حرية التعبير.

وإذا كان هناك نقص فى الوعى، فمواجهته لاتكون بالرقابة، وإنما بزيادة الوعى، وبتغيير الوعى.. وهذا هو الطريق السليم. وأعتقد أن وجود الرقابة، يُفضى إلى التكاسل عن القيام بالدور الحقيقى، الذى لايختلف معى الأستاذ سامى خشبة فى أنه صناعة الوعى، وتحسين هذا الوعى؛ لكى يصبح وعياً حقيقياً بدون شك.

ونحن نعلم أن وجود الرقابة يعطل، ويدفع بكثيرين ممنْ يعملون فى الوسط أو الأوساط التى تتعرض للرقابة تركن إلى هذا؛ بدعوى أن الرقابة تقوم بدورها. ولم نشهد تغيراً يذكر فى الوعى. بل لقد ساد الوعى الزائف، أو الوعى المشوه.

والرقابة كانت موجودة -طبعاً- من أيام الفراعنة. ورأينا كيف مورست الرقابة على التماثيل الفرعونية، من خلال الكهنة. وقد حاول إخناتون أن يصنع تمثالاً حقيقياً واقعياً، مخالفاً لما تعارف عليه الناس فى هذه التماثيل؛ فكلها شكل واحد، يراعى الاتساق والاتزان، والجمال المطلق. وتحس أنهم كلهم يشبهون بعضهم البعض.

رمسيس شبه أمنحتب؛ لأن فيه مواصفات فرضها الكهنة للتمثالين، على النحاتين كأفراد. لكن إخناتون عندما علم أن هناك نحاتاً يبرز عيباً خلقياً فى بطنه. اعتبر هذا ثورة ضخمة جداً، وبداية لتيار الواقعية؛ إذ المفترض أن يكون التمثال مثالاً لشىء، مثالاً لفكرة، وليس تجسيداً لواقع، أو انعكاساً لواقع.

وفى اليونان، كان المسرح اليونانى والفكر اليونانى يخضعان -بدرجة أو بأخرى- لسيطرة الجهات الدينية، أو مانسميه -نحن الآن- ديناً.

فى العصور الوسطى، دخلت الكنيسة فى صراع حاد جداً مع مايكل أنجلو، ومع كثير من الفنانين؛ بسبب رسوماتهم، وتماثيلهم وأعمالهم، فمورست عليهم الرقابة. وهى نوع من الضغوط أو العلاقة الحادة بين السلطة القائمة [سواء كانت سلطة دينية أو سلطة زمنية]، والفرد كفنان مبدع.

وفى الحقيقة.. لم يعشْ فى تاريخ الفنون كلها بغير استثناء، ولا فى تاريخ الفكر أيضاً، ولا فى تاريخ الفلسفة، إلا من انتقد وتجاوز الوضع السائد.

أما الذين كانوا مجرد انعكاس للأوضاع السائدة، الفكرية أو السياسية، فلم يذكرهم أحد، أو اختفوا مع مرور الزمن. فالإبداع الحقيقى هو -بالضرورة- ضد ماهو سائد. والرقابة -بالضرورة- تدافع عما هو سائد. ومصر لم تختلف كثيراً عن بقية دول العالم، فى ممارسة الرقابة على المسرح، وعلى السينما. وهذا معروف.

وإذا عدنا قليلاً إلى الوراء، سنجد أن المسرح فى القرن التاسع عشر، فى أوروبا تحديداً، كان يخضع لأجهزة رقابية حكومية عاتية. وكان من الممكن أن

تحتج الناس على عرض مسرحى ما، أو أنْ تبلِّغ عنه البوليس أو المحافظ.

لكن.. لم يكن هناك جهاز معروف باسم "جهاز الرقابة على المسرح، أو على الفن، أو على الكتب"، بالشكل الذى عُرف به فى القرن العشرين، بعد ذلك.

ومع اختراع الطباعة، بدأت تظهر أشكال من الاحتجاج، على بعض الكتب، وعلى بعض الروايات، والأعمال الفكرية، لكن ذلك، كان يتم -أيضاً- عبر الحاكم، أو السلطات الاجتماعية، بالمعنى غير الإدارى على الإطلاق.

والمسألة أن الإدارة أو الدولة دخلت فعلاً مع بواكير القرن العشرين، وبالتحديد، مع بداية الحرب العالمية الأولى، وتقسيم العالم إلى حلفاء وأعداء. هذا التقسيم الذى حدث فى الحرب العالمية الأولى، أدى إلى إنشاء أجهزة تمنع إنتاج الدول الأخرى، سياسياً كان، أو كتباً، أو أفلاماً..إلخ.

وكذلك أنشئت فى مصر سنة ١٩١٤، أول إدارة للرقابة على المطبوعات والمسرحيات والأفلام.. وما شَاكَلَ ذلك. وهكذا فُرضت الرقابة -أولاً- على الكتب فى مصر. ومن الرقابة على المطبوعات، إلى الرقابة على المسرح، سارت المسألة.

وفى هذه الفترة، قُدمت مسرحية "دنشواى"، التى رفضها الحاكم الإنجليزى؛ حيث رأى فيها أنها تثير الناس. فقام بمنعها، دون قرار، ودون استناد إلى أىٍّ قانون.

بعدها بقليل، أى بعد سنتين أو ثلاثة، صدر مرسوم قانونى سنة ١٩١٤، لتنظيم الرقابة على المسرح، وأوكلت مهمته إلى قسم الشرطة. بمعنى أنه لابد أن يتواجد فى العرض المسرحى، مندوب من قسم الشرطة، الذى يتبعه المسرح. وإذا رأى ما يخالف النظام العام، أو مايثير الشغب، فمن حقه أن يوقف العرض المسرحى من فوره.

وعندما قامت الثورة الشيوعية فى روسيا، عام ١٩١٧، بدأت الأجهزة

الرقابية، ذات الطابع الإيديولوجى، تمارس مهامها. وكانت بذلك أول جهاز فى العالم تنشئه دولة لكى يمنع ويُبيح. ثم بدأت الأجهزة بعد ذلك تترى فى ألمانيا النازية، وفى إيطاليا الفاشية. وكلنا نعرف جوبلز، وما فعله. وقد دُعيت وزارة الثقافة -فى البداية- باسم الإعلان والدعاية، وصارت لها مسميات مختلفة. لكن فرنسا هى التى اخترعت كلمة وزارة الثقافة، ورأت ضرورة أن تكون هناك وزارة للثقافة ترعى شئون المثقفين، بدون تقديم تعريف محدد لماهية الثقافة والمثقفين.

وكان فى مصر سنة ١٩٣٦، الحزب الفاشى الصغير الذى أسّسه أحمد حسين، ودعا إلى إنشاء وزارة للثقافة فى مصر.

لكن العقاد حَطَّم المشروع السابق بخطاب طويل جداً، وكان إذ ذاك نائباً فى البرلمان. وقد اطلعت عليه بالصدفة منذ سنوات. وهو خطاب تاريخى حقيقةً، استغرق أكثر من ثلاث ساعات، أبرز فيه كارثية أن تكون هناك وزارة للثقافة تحمل هذا الاسم. والعقاد -كما تعلمون- مناضل شرس ضد النازية والفاشية، كما كان معادياً بالقدر نفسه للشيوعية. وقد اتضح ذلك فيما استخدمه من عنف، ضد اقتراح إنشاء وزارة للثقافة، قائلاً: المثقفون لايمكن أن يكونوا موظفين، ولايمكن أن تكون هناك وزارة بهذا الاسم: وزارة المثقفين.. أو وزارة ترعى شئون الثقافة فى مصر.

لكن اللافت للنظر، أن السينما الأمريكية تخلفت تخلفاً شديداً، فى ظل قانون هايز للرقابة، وكان نائباً فى البرلمان الأمريكى، عرف باسم كود أو ميثاق هايز، وانهارت بسببه الأفكار، وأضحت المسألة تجارية بحتة، وشهدت عصراً سيئاً جداً فى تاريخها، لايقل سوءاً عن عصر "ستالين" الذى تحايل فيه الفنانون على القمع -قمع الدولة- العنيف للأفكار الفردية، وللإبداع الفردى، واستطاعوا أن يبدعوا أعمالاً عظيمة عاشت حتى الآن، وستعيش مابقيت الفنون.

لكن فى ظل "قانون هايز"، أو "كود هايز"، لم يتمكن الأمريكيون من صنع أى شئ؛ لأن الفيلم الروسى كان يصنع ويمنع. يعنى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، تبين وجود أكثر من ألف فيلم ممنوع، ومن حسن الحظ أنهم لم يحرقوا. وقد أعيدت اللقطات المحذوفة، إلى أكثر من ثلاثة آلاف فيلم؛ بدليل أن القطع كان يتم من النسخة المعدة عن الأصل. وبالتالى؛ بقى أصل الفيلم سليماً، لم يحرق، ولم يُبدْ.

وهذا لم يحدث فى أمريكا؛ لأن الأفلام التى كانت تُنتج على الورق، لم تكن تنتج أصلاً. فكان المشروع يقف عند حد السيناريوهات، أو النص الأدبى. وبعض الأفلام تُوضع على الرف، لاتُمنع ولا تُعرض. وهذه هى الطريقة التى اتبعت رقابياً فى أمريكا، فى ذلك الوقت.

أما الآن، فالقانون متروك لكل ولاية من الولايات الأمريكية، تتخذ فيه ما تراه بشأنه، ومتروك -أيضاً- للمواطنين وعلاقتهم بالمحكمة. فمنْ يرَ أن هذا الفيلم يمسه، يبادرْ برفع قضية، قد يكسبها أو يخسرها، كفرد، أو كجمعية، أو كمؤسسة اجتماعية. ومن ثم، لايوجد جهاز رقابى تابع للحكومة الفيدرالية، أو لُعمد الولايات.

غير أن النمط السائد فى أغلب دول العالم الحر.. أو العالم الأوروبى، أو العالم الغربى عموماً، عقب الحرب العالمية الثانية، هو أن يترك العمل للعلاقة بالقانون العادى، وليس لقانون خاص. وكما يحدث حالياً فى مصر.. رُفعت قضية ضد فيلم "الأفوكاتو"، وقضايا ضد أفلام كثيرة، وكلها لم تستند إلى قانون الرقابة، فى محاكمتها.

وقد شهد العالم كله نهاية الفاشية والنازية. وحدث تطور لاشك ضخم فى مناحى الحياة كافة، أدى إلى إلغاء كثير من مواد قوانين الرقابة. لكن بقى شىء واحد لم يُلغَ -للأسف- فى جميع أنحاء العالم الآن، وهو مايسمى "الريتنج".. أى أن تقول إن هذا الفيلم للكبار فقط، أو للصغار فقط.. يصلح للأطفال، أو لايصلح للأطفال. وهكذا. وهذا موجود -بغير استثناء- فى جميع دول العالم. لكن

تمارسه وتنهض به جهة غير حكومية.. جهة شعبية.. وأحياناً تمارسه جهة حكومية شعبية بشكل مشترك.

بَيْدَ أنه لايوجد قانون يحدد المواصفات المطلوبة عموماً. فالمسألة متروكة للعمل نفسه، ولمنطقه الداخلى.

ونحن فى مصر، ترجمنا قانون هايز، أو كود هايز سنة ١٩٤٧، ترجمة حرفية، ولم يصدر به قانون. لكنه أُعتبر القاعدة الودية التى تحكم النظرة إلى الأعمال الفنية. وهناك حوالى خمسين أو ستين نقطة تفصيلية من الممنوعات أو المحظورات التى تمنع ظهور كذا وكذا. وعلى المؤلف مراعاة ذلك. ومثاله أفلام أنور وجدى فى الأربعينيات؛ حيث التزمتْ بقائمة الممنوعات المطلوبة، ونفذتها.

بعد ثورة يوليو، صدر أول قانون للرقابة فى مصر. ولم يكن هناك قانون قبل ذلك على الإطلاق. إنما كان كوداً متعارفاً عليه. وفى سنة ١٩١٤، كان الموجود محض تعليمات للرقابة على المطبوعات. وبالتالى، يعتبر قانون سنة ١٩٥٤، أول قانون حقيقى للرقابة. وقد أعدَّه د. عبدالرزاق السنهورى، الذى وجد -فى ذلك الوقت- أن العالم كله فيه نوعان من الرقابة على الأعمال الفنية.. نوع يُفصِّل التفاصيل كلها، ويشدِّد على نقاط محددة.. ونوع يهتم -فقط -بمادة واحدة فى القانون.

لذلك؛ أجد فى اقتراح الأستاذ سامى خشبة، بضرورة وجود الرقابة؛ للحفاظ على المجتمع، وحماية القيم، مايثير الدهشة؛ لأن هذه الاعتبارات غير موجودة فى أى قانون رقابة فى العالم. وماحدث أن قانون الرقابة فى مُصر، حصر المسألة كلها فى مادة واحدة، دون تفصيل يُذكر. فبدا من الخارج قانوناً متقدماً جداً، عن القانون المشغول بالتفاصيل، ويحول دون حرية التفكير. لكنه -فى حقيقة الأمر- كان أكثر تخلفاً من أىِّ قانون آخر؛ مدعياً أنه يعمل على حماية المجتمع. وهو لايعمل إلا على حماية الدولة، والحكومة، والنظام السياسى. لذا؛ صِيغ التعبير بطريقة تحدوْ بمهمة الرقابة إلى أن تكون هى الحفاظ على أمن الدولة، والنظام العام، فى التحليل الأخير.

ومن نافل القول، أنْ لا أحد ضد الدفاع عن المجتمع، أو قيم المجتمع، حتى يُنص عليها هكذا. لكنها محاولات مراوغة، وصياغات مطاطة، ترمى -فى النهاية- إلى الدفاع عن النظام السياسى بشكل صريح.

ولا أدرى الدوافع التي حدت بقانونى كبر وعظيم كالدكتور السنهورى، إلى إنشاء هذا القانون، وعلى هذا النحو. وهذا من شأنه -لاريب- الدخول فى جدل سياسى طويل عن المثقفين فى مصر، وكيف ضحواْ بالحرية من أجل أشياء أخرى؛ فلم يكسبوا لا الحرية، ولا أىَّ أشياء أخرى، تنازلوا من أجلها عن الحرية.

هذا القانون الذى دبجَّه السنهورى منذ سنة ١٩٥٤، مستمر حتى الآن، مع تعديلات أدخلها د. جمال العطيفى سنة ١٩٧٦. وكان المفترض أن هذا الرجل مثقف ليبرالى عظيم، لكن اتضح أنه ليس كذلك، على النحو الذى تبدى فى قرار ٢٠٢، لسنة ١٩٧٦، والذى أعاد فيه كل تعليمات "هايز" بالنص والحرف، فى حوالى عشرين صفحة فولسكاب.

وكان المحرِّض على ذلك، فيلم "المذنبون". انزعج العطيفى من الفيلم، فأعاد تعليمات "هايز" المترجمة إلى العربية عام ١٩٤٧، فى شكل قرار وزارى، وليس فى صورة قانون. وهذا القرار الوزارى مازال معمولاً به حتى الآن؛ لسبب بسيط مؤداه أنْ لابد أن يلغيه قرار وزارى آخر، أو قانون. ولمَّا لم يحدث هذا، فمازال سارى المفعول، يمارس صلاحياته.

وضع الرقابة فى مصر -إذن- كجهاز إدارى، أنه يدافع عن النظام السياسى، وعن الحكومة، ولايدافع عن المجتمع فى شىء، كما هو واضح. ودليلى على ذلك، أننا نعيش انهيارات ثقافية، بالمعنى الشامل لكلمة ثقافة، فى ظل وجود هذه الرقابة، أو فى ظل هذا القانون -الذى أشرنا إليه آنفا- ولم نشهد أنه أو أنها منعت شيئاً، أو حمت شيئاً. إنما العكس تماماً. ونحن نجد اليوم مثلاً، أن الرقابة فى بلد كإسرائيل، عبارة عن لجنة مؤلفة من خمسة وعشرين حزباً، تمثل جميع الأحزاب السياسية فى إسرائيل، حتى لو لم يكن هؤلاء الخمسة والعشرون فرداً، هم كل الأحزاب الممثلة فى الكنيست. لكنها -فى نهاية المطاف- لجنة مشكَّلة من

أحزاب حقيقية، لها تمثيلها السياسي والاجتماعي في الشارع، بالإضافة إلى بعض المثقفين المعروفين، وتعمل -لاشك- على الطريقة الأمريكية، والطريقة البريطانية. حيث تشاهد الأفلام، وتحدد بناءً على ذلك، ما يصلح للكبار، وما يصلح للصغار. ونادراً ما تمنع أفلاماً أو مسرحيات، أو أغاني، ولا تصادر الكتب؛ لأنها مسألة ألغيت من العالم، أو في الدنيا كلها.

آخر كتاب مُنع في فرنسا، مُنع بحكم قضائي؛ لأنه موجه ضد الرئيس زين العابدين بن علي، بمناسبة توليه الحكم في تونس. ومؤلفه كاتب عربي، يقيم في باريس. وجاء هذا الحكم الصادر بحق الكتاب، عن طريق المحكمة، لا الرقابة التي يمكن أن تمارسها الحكومة الفرنسية.

وكان من الغريب، أن شخصيات من طراز العقاد، وتوفيق الحكيم، ونجيب محفوظ، قد مارست الرقابة. وهذا من شأنه أن يجعلنا نفكر فيها كثيرا.. ولم أصل -للأسف- إلى شئ بصددها. إذ كيف يتأتى لمثقف كبير، أن يقنع نفسه بأن له دوراً في حماية المجتمع وقيمه، على طريقة الرقابة وبمنطقها؟. ولا أتصور كاتباً كبيراً يجلس في موقع الرقيب، حتى لو سُمي باسم آخر؟.

هل نتصور أن كاتب عودة الروح، كان رقيباً عام ١٩٣٥؟. لقد ذهل الناس -لاشك- عندما علموا أثناء فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل، أنه شغل منصب الرقيب في وقت من الأوقات. إذ لايعقل الإنسان أن يتولى كاتب عظيم بحجمه، وفي قيمته، هذا الموقع!!.

أخيراً.. أعتقد أن التطور الضخم الحادث في عالم اليوم، في مجال التكنولوجيا، والاتصالات، والقنوات الفضائية التي تبث عبر الأقمار الصناعية، جعل من الرقابة أضحوكة.

وقد حدثت في هذا الأسبوع، مشكلة كبيرة جداً، هددت بإلغاء الاتفاقيات المبرمة مابين العرب وفرنسا؛ بسبب فيلم بورنو بُثَّ خطأ منذ ثلاثة أيام، على عربسات، من فرنسا. وأكاد أجزم أن المسألة تمت عن طريق الخطأ. فمن الصعب أن تتحكم في عمليات البث الفضائي، فالعالم اليوم كتاب مفتوح.

من هنا.. نستطيع القول إن مواجهة التخلف، لاتكون بالرقابة، وإنما بالثقافة. ومواجهة نقص الوعى، بمزيد من الوعى، من خلال إتاحة حرية البحث الكاملة، فى الجامعة.

لأن الجامعات المصرية- صراحةً- فقدت حرية البحث العلمى. والأبحاث أصبحت تكتب، تحت رقابة أشد من رقابة الحكومة، أو الرقابة ذات الطابع الإدارى، فى المجالين المسرحى والسينمائى. إذن.. لا أحد يأتى ليقول لك: أنت حر.. أو أنت غير حر. الحرية لا تمنح.. وإنما تنتزع.

لكن -للأسف- أصبح من النادر لدينا أن نرى السينمائى أو المسرحى الذى لا يتكيف مع الرقابة، ويعبر بعمق عما يجول بداخله، غير آبه بالرقابة.

الكاتب الحقيقى، أو الفنان الحقيقى، هو الذى يفعل ذلك. وأنا لا أحب أن أصفهما.. بكلمة "مبدع"، التى انتشرت على يد فاروق حسنى، فى الفترة الأخيرة. فنحن نعرف أن نسمى الرسام رساماً، والممثل ممثلاً، والمغنى مغنياً، والموسيقى موسيقياً. وإطلاق كلمة "مبدع" هذه، اعتداء على الناقد، الذى يملك وحده الحق فى أن يقول: هذا مبدع، أو غير مبدع.

ولاشك أن الشعراء والكتاب، والممثلين والمسرحيين والسينمائيين سيكونون أكثر حرية بما لا يقاس، فى ظل عدم وجود رقابة. غير أنهم على مايبدو سيأخذون وقتاً طويلاً؛ حتى يتخلصوا من وجود هذا الشبح.

وأرجو ألا يُفهم من كلامى هذا، أننى أدعو إلى إلغاء الرقابة بصفة نهائية. لكننى ضد وجود الجهاز الحالى مائة فى المائة.. القانون الحالى يجب أن يُلغى.. جهاز الرقابة الحكومى الحالى، يجب أن يُلغى، وأنْ تحل محله هيئة أخرى، تأخذ على عاتقها مهمة الدفاع عن المجتمع، وعن عناصر البقاء لهذا المجتمع، كما ذكر الأستاذ سامى خشبة بالضبط. على شريطة ألاّ تكون معنيةً بالدفاع عن أمن الدولة، ولا عن النظام السياسى العام.

وبالتالى.. بدلاً من مواجهة نقص الوعى بالرقابة.. وعوضاً عن مواجهة

التخلف، أو مايمكن اعتباره تخلفاً عند الناس، بالرقابة، نواجهه بعمق ثقافى أكبر.

وأنا اليوم، أجد الجامعة الأمريكية هى التى تقوم بإعداد بيبليوجرافيا عن طه حسين، والعقاد، ود. هيكل، ولا نشهد للجامعة المصرية جهداً فى هذا المضمار.

لقد رصدت الجامعة الأمريكية عدة ملايين لإنجاز مشروعها ذاك؛ بناءً على خطط بحثية، استغرقت عشرين سنة؛ لمجرد أن تُجرى حصراً، وتُعد قائمة بمقالات طه حسين وغيره من رواد الفكر والثقافة.

ولا أدرى ماذا تصنع وزارة الثقافة وأجهزتها؟!!. عندنا وزارة بحث علمى، وتعليم عالٍ، وغير عالٍ، وجامعات وميزانيات، ولا تنهض بدور عظيم كهذا؟.

إذن.. بدلاً من إنشاء أجهزة رقابية، فلنقم بتوفير ضمانات للحرية، تتيح للجميع أن يكتب كما يشاء. أما ما يتعلق بمسألة الاستهداف الخارجى، والمستشرقين، والأفكار الغربية، التى تحدث عنها الأستاذ سامى خشبة، فصحيح تماماً.. لكنْ.. كيف أواجهها؟.

حتماً، ليس بمنع الكتاب، وإنما بنشر الكتب، وبتحويل مؤلفات طه حسين والعقاد وهيكل، إلى كتب فى متناول الجميع، وموجودة بشكل حقيقى.

وكم يحزُّ فى نفسى ألا نرى الأعمال الكاملة لكتابنا الكبار، الذين مضت على وفاتهم عشرون أو ثلاثون سنة. مع أن أية دولة أخرى فى العالم، لايمكن أن تدع خمس سنوات تمر على وفاة كاتب كبير بحجم العقاد أو طه حسين، إلا وتكون هناك لجنة علمية كبيرة تفحص الإنتاج الفكرى والعلمى لهما، وتعد قائمة به، ثم تدفع به إلى النشر؛ ليصبح متاحاً للجميع، فى نسخ قد تتجاوز المليون.

مانطلبه ونرجوه أن تكون ثمة إستراتيجية للدولة، فى علاقتها بالثقافة، وبالفنون، وبالفكر، وأن تنمى الدولة الوعى بها وبمراميها، لا أن تراقبها وتحجّمها وتمنعها. وشكراً...

تعليق من الأستاذ الدكتور أسامة الغزالى حرب:

لقد استهل الأستاذ سمير فريد حديثه استهلالاً قوياً، ركّز فيه على أن الرقابة عمل ضد الضمير؛ رداً على صياغة الأستاذ سامى خشبة لتعبيرٍ دعا فيه إلى ما أسماه "بالضمير الرقابى".

وقد رأى أ. فريد أن وجود الرقابة، يؤدى -لامحالة- إلى التكاسل عن القيام بالدور الحقيقى، أو المهمة الحقيقية، فى مواجهة مشكلة أو المشكلة التى حدّثنا عنها أ. سامى خشبة، ألا وهى مشكلة ضعف الوعى، أو انتشار التخلف.

وقد أكدّ أ. سمير على أن الإبداع مُوجَّه -بالضرورة- ضد كل ماهو سائد. وبالتالى، ستكون الرقابة -قطعاً بحكم هذا التعريف- حجراً على الإبداع. والرقابة الحالية -فى الواقع- لا تدافع عن المجتمع.

إذن.. الحجة التى استند إليها أ. خشبة، ترمى -فى حقيقتها- إلى الدفاع عن الدولة، وعن نظامها السياسى. بدليل أنه مع وجود كل هذه الرقابة، انهارت أشياء عظيمة ثقافياً واجتماعياً. ولم يحدث -ألبتة- أىُّ دفاع عن قيم المجتمع، كما أشاعت الرقابة وأذاعت.

وأخيراً، فإن تطور تكنولوجيا الاتصال، يلغى فعلياً كثيراً من أدوات الرقابة التقليدية، ويجعلها شيئاً عديم الفاعلية. وأود أن ألفت الانتباه، إلى أن عدد الذين طلبوا الكلمة، أربعة عشر متحدثاً حتى الآن، وبالتالى نحن مهددون بأمسية طويلة جداً. إنما وفقاً للتصور الذى وضعناه منذ البداية للمناظرة، يصبح من حق الأستاذيْن سامى خشبة وسمير فريد، أن ينقحا أفكارهما، وأن يعقبا على آراء بعضهما البعض؛ بحيث تكون وجهتا النظر واضحتيْن لدى الجمهور.

فالأستاذ سامى خشبة يستطيع -فى ضوء ماقاله الأستاذ سمير فريد- أن يرد أو يصحّح شيئاً بدا غير واضح. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأستاذ سمير فريد. وأنا متفق مع رأى ذهبت إليه الأستاذة عصمت رشدى، عَمَّا إذا أراد ورغب أحدهما فى التعليق، أن يتقدم بكلمته دون فرض أو جبر.

الأستاذ سامى خشبة:

أود أن أقف عند معنى واحدٍ من المعانى الكثيرة التى طرحها الأستاذ سمير، حول أن صناعة الوعى هى الحل، وليس الرقابة. وبالقطع.. هذه مقولة سليمة تماماً. لكننى عندما طالبتُ بضمير رقابى، أوضحتُ أن هذا الضمير تمثله الجمعيات والهيئات والأحزاب والنقابات... إلخ. وللإنصاف.. أنا لم أدافع بالمرّة عن الجهاز الحالى للرقابة، ولا عن القانون الحالى للرقابة. إنما قلتُ إننى ضد الرقابة بوضعها الحالى كجهاز حكومى، وضد القانون الحالى أيضاً.

وطبعاً التفاصيل التى قالها لنا الأستاذ سمير، عن ترجمة كود هايز، أو هايز كود، وعن الصياغة التى وضعها السنهورى عام ١٩٥٤، لقانون الرقابة حينذاك، يحتاجان إلى تعقيب. وأنا أعتقد أن السنهورى شخصياً، لم تكن له علاقة بهذا القانون المشار إليه آنفاً. إنما صاحب المسئولية المباشرة فى ذلك، هو مجلس الدولة، برئاسة شخص آخر، سنسميه بعد قليل. فمعرفتى الدقيقة بشخصية السنهورى، ودراستى لفكره ومؤلفاته، تجعلنى أقطع بهذا الرأى.

أما عن الدور الذى لعبه "العطيفى"، فهو صحيح. فقد كان فى هذه الفترة، عام ١٩٧٦ بالتحديد، وزيراً للإعلام، مع الرئيس السادات، الذى كان يحاول إشاعة الليبرالية، بطريقته الخاصة فى مصر.

أوافق أ. سمير على أن صناعة الوعى، لا الرقابة بشكلها الحالى فى مصر، وفى كثير من دول العالم الثالث أو الثانى أو الأول، هى التى تكفل حماية المجتمع فى النهاية. إنما أ. سمير ختم كلامه بالمطالبة بجهاز، لا يختلف عمَّا طالبتُ به بالضبط، جهاز شعبى، لا حكومى.. أو جهاز شعبى حكومى، يناظر الجهاز الذى أشار إليه، فى "حكاية الريتنج"، بالولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى فكرة.. الولايات المتحدة مجتمع محكوم حكومياً، أكثر بكثير من المجتمع السوفييتى. وقد سافرتُ إلى البلديْن، وأعرفهما من الداخل جيداً.

فالحكومة فى الولايات المتحدة، قوية للغاية، سواء كانت فيدرالية، أو قائمة

فى الولايات. وهى حكومة بالغة القوة، تسيطر على المنزل الأمريكى سيطرة كاملة، من خلال الأجهزة، وأنتم تعلمون ماهيّة هذه الأجهزة الكونية، فضلاً عن أجهزة صنع الوعى، وعلى رأسها التليفزيون تحديداً.

من هنا.. أعتقد جازماً أن تعبير صنع الوعى -بشكل عام- ينبغى تحديده بدقة، وإن كنتُ أؤجل هذا للمناقشة التى ستُجرى بعد قليل، بإذن الله.

الأستاذ سمير فريد:

أريد أن أقول بوضوح، إننى قمتُ بدراسة موضوع الرقابة -فى فترة معينة- دراسة تفصيلية، ونشرتُ عنه أبحاثاً جَمّة. كما حاولتُ تحديد تاريخ الرقابة فى مصر، وفى العالم بشكل مدقق إلى حد ما.

وخلال فترة ليست بالقصيرة، عُينتُ عام ١٩٨٩، فى مكتب فاروق حسنى وزير الثقافة، فى مكتب- دُعى باسم "المكتب الفنى"- مع أن المفترض أن كل وزارة فى مصر، لها مكتب اسمه "المكتب الفنى"- ولم يجتمع هذا المكتب سوى أربع مرات، ثم أصيب بالسكته القلبية، أى أنه متوقف عن العمل منذ ثمانى سنوات. وأذكر أن فاروق حسنى قال بِملء فيه فى الاجتماع الأول: إن هذا المكتب هو عقل الوزارة!. ولا أدرى لماذا توقف ما يسمى بـ"عقل الوزارة"، منذ ذلك الوقت حتى الآن.

وقد قدمتُ خلال الاجتماعات الأربعة السابقة، اقتراحاً يتعلق بموضوع الرقابة هذا، ويختص بإنشاء هيئة عامة لحماية الحقوق الفنية والاجتماعية، تكون مهمتها الحلول محل الرقابة وإلغاءها. هذه الهيئة يشترط فيها الاستقلال. لأن الهيئات العامة فى مصر مستقلة أكثر من الهيئات الحكومية، مثلها فى ذلك مثل الهيئة العامة للكتاب، والهيئة العامة لقصور الثقافة.. إلخ- ويُطلق على هذا النظام "هيئة عامة"، وهو يتمتع -لاشك- باستقلال نسبى عن الحكومة.

واقتراحى السابق يستهدف -حقيقةً- حماية الأشياء المتفق عليها فى هذا المجتمع، ونرى أن من الضرورى الحفاظ عليها. قد نفشل فى تحقيق هذه الأهداف، وقد ننجح. لكنها تعكس احتياجاً حقيقياً نحسه جميعاً ونستشعره، ومؤداه

حماية حقوق الفنانين، الذين يدفعون نقوداً كثيرة ليُراقبوا!. مرةً فى مرحلة الكتابة.. وثانيةً بعد انتهاء الكتابة.. وثالثةً فى العرض.. ثم يحصل -فى النهاية- على أغرب ترخيص من نوعه فى العالم أيضاً. لأن ترخيص الرقابة لأى عمل، تُكتب على ظهره عبارة ثابتة، ألا وهى: "يُسحب فى أى وقت لأىٍّ سبب بضمان رقابى". ويستمر هكذا عشر سنوات، ثم يُجدد ويُسحب فى أىٍّ وقت لأىٍّ سبب آخر، مع أنه ترخيص شكلى تماماً!.! خذ عندك الأفلام مثلاً.. إذا أتى ضيف يشغل منصب رئيس دولة، لزيارة مصر، وهناك فيلم أجنبى يُعرض فى دور السينما، ويمس بلاده من قريب، أو من بعيد، يُوقف من فوره؛ حتى تنتهى زيارة الرجل، ويغادر الأراضى المصرية، فيعود إلى العرض ثانيةً.. وهلمجرا.

القانون الحالى رهيب. والفنانون ليست لهم حقوق، ونحن على أعتاب عصر الحقوق، فى القرن القادم.. حقاً إنه عصر الحقوق بكل معنى الكلمة. للكاتب.. وللرسام.. وللمصور الفوتوغرافى..إلخ. ومن المعروف أن اتفاقية الجات تنظم هذه الحقوق. وسنستفيد -لامحالة- أكثر من أىٍّ بلد ثانٍ، من مسألة الحقوق المادية والمعنوية والأدبية أيضاً.

إننا نحتاج فى مصر، إلى هيئة تحمى، ليس فقط المجتمع، بل تحمى الفنان أيضاً، بديلاً من هذه الرقابة المدعاة. وشكراً.

الدكتور أسامة الغزالى حرب:

الآن.. تبدأ التساؤلات والتعقيبات والمداخلات، ونرجو الالتزام بالوقت. خصوصاً وأن هناك كثيراً من الأفكار التى وردت فى ثنايا كلامى الأستاذيْن خشبة وفريد، تمَّ الرد عليها، أو توضيحها بطريقة ما.. الأمر الذى يوجب على السادة المحاورين تجاوزها، والتركيز أكثر على القضايا الخلافية، والموضوعات ذات الطابع الفكرى.

والكلمة الآن للدكتور عمر عواد..

د. عمر عواد: ابتداءً أبدى إعجابى بالشكل الجديد الذى أخذت جمعية النداء فى تطبيقه، وهو المناظرة.. ففى اعتقادى أنها طريقة جيدة تعمل على توضيح

الأفكار المختلفة والمتباينة؛ بما يتيح لكل فريق أن يعبر عن رؤاه بكل حرية وانطلاق. وأتمنى أن نحافظ على هذا التقليد الرائع، وأن نُكثر من المناظرات، في الموسم القادم -إن شاء الله- وأبدأ تعليقى على كلام الأستاذ سامى خشبة، الذى سرد لنا -بذكاء شديد- معاناته الخاصة من الرقابة، ثم انتهى بالمطالبة بالرقابة!.

حقيقةً.. أنا معترض على النقطتين اللتين أشار إليهما أ. سامى؛ دفاعاً عن ضرورة الرقابة.

أما عن النقطة الأولى التى ذكرها أ. خشبة، حول أن المجتمع المصرى ينقصه الوعى، فى جناحيه الاثنين: الاجتماعى والثقافى، فأنا لا أقره على هذا، مع اعترافى وتسليمى بأن المجتمع المصرى تنتشر فيه الأمية، لكنى أعتقد أنه مجتمع مثقف جداً. كما أن العلاقات والتقاليد اللتين تحكمان الأخلاق والتصرفات، هما اللتان يتعين أن نقلل منهما، وليس العكس. بمعنى أن هناك ضميراً رقابياً شديداً جداً، نحن محتاجون إلى التقليل منه، وليس الاستزادة منه.

النقطة الثانية، التى بنى عليها الأستاذ سامى خشبة حجته فى ضرورة وجود الرقابة، أننا مجتمع مستهدف. وهذه -فى رأيى- تعزى إلى قضية المؤامرة فى التاريخ. وأزعم أن مجتمعنا إذا كان مستهدفاً بسببٍ من نقص الوعى عند العامة. فالحل الوحيد الذى لا حَلَّ بعده، هو زيادة هذا الوعى، وليس فرض الوصاية على الشعب.

العملية -إذن- تُمارس من ناحيتينْ، كما ذكر.. وقد رأينا أفلاماً معينة تمس تاريخنا مثل فيلم "ناصر٥٦"، سيطرت عليه النظرة الأحادية. ولم يعلم القائمون أن القضية لم تعد أن جمال عبدالناصر حسن، أو سيئ.. أو أن السادات جيد، أو ردئ.

وعندما أصنع فيلماً؛ لأركز فيه على نقطة معينة فى حياة شخص، قد تكون مضيئة، أو غير مضيئة، وأُغفل سلبيات كثيرة، ثم أقوم بعرض الفيلم بعد ذلك،

على أجيال، لم ترَ شيئاً، ولا تعرف حقيقة الأمور، فهذا -لاشك- تزييف للوعى -من وجهة نظرى- ومحاولة لإظهار الرئيس بمظهر البطل القومى..

إن أىَّ إنسان له إيجابياته وسلبياته، والنظرة الموضوعية تحتم تناول الظاهرة -دائماً- من زواياها المتعددة؛ من أجل الإنصاف، وتحرى الحقيقة.

غير أننى أعتقد أنْ مَنْ يطالب بالرقابة، تحت أى دعوى أو مفهوم، إنما ينطلق -حقيقةً- من ميراث ينتمى إلى فترة سادت تاريخنا من الحكم الشمولى. وهذه النظرة -شئنا أم أبيْنا- مصيرها إلى زوال. لأنه -ببساطة- لايمكن لأى مجتمع أن يقف ضد حركة التاريخ، بأية حال من الأحوال.

والقضية الأساسية أن الرقابة -فى دول العالم الثالث والدول المتخلفة- إنما هى مبذولة ومكرسة لفرد واحد، وإن تعددت الأشكال والصور البراقة التى تُساق دوماً؛ من أجل صون أخلاقيات الشعب، وهى -فى جوهرها- منصبة على الحفاظ على الكرسى فقط -كرسى الحكم.

هم -إذن- لاتعنيهم حكاية الأخلاق، بقدر ماتُعينهم هذه المسألة على الاحتفاظ بالكرسى فحسب. وانظروا إلى أفلام السكس الهابطة، والتى تعرض فى المقاهى علناً؛ ليشاهدها الأولاد ويتداولوها فيما بينهم.. أين الرقابة على هذا؟.

أما النقطة التى أتفق فيها مع الأستاذ سامى، فهى ما ذكره عن الدراما التليفزيونية التى تسيئ إلى اللغة العربية. وأرى أن الرقابة -هنا- مطلوبة؛ لحماية اللغة من التشويه؛ ولضمان خلو النص من أى إسفاف يلحقه، ولمنع عمليات الخروج عن القواعد الجميلة والبسيطة للغتنا الجميلة.

والأمر ذاته ينسحب -لاريب- على الأغانى الهابطة. لأن وظيفة الإعلام هى ترقية الذوق العام، ويتعين عدم التهاون مع أية محاولة للعبث بهذا الهدف.

الموضوع الآخر الذى أود التوقف عنده، هو علاقة الرقابة بحماية الليبرالية. وأخشى ما أخشاه أن تصبح هذه المسألة كلمة حق يُراد بها باطل. وفى حدود علمى، أنه لا توجد علاقة ما، بين الرقابة والليبرالية. فهما شيئان متضادان. ما

ذكره أ. سامى فى تعقيبه عن الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه مجتمع مُوجَّه بشكل قوى وصارم.. فأرجو أن يسمح لى بالاختلاف معه، حول هذه النقطة. فالولايات المتحدة -فى رأيى- مجتمع مفتوح، يتيح فرصة كبرى لتداول المعلومة ونقيضها. ومن خلالهما يشكِّل الإنسان وعيه بالآراء المختلفة. ومن ثَمَّ، لا يُشكَّل الوعى فيه على نحو شمولى، كما فى الاتحاد السوفييتى، وما إليه.

هذا -بالضبط- تعليقى على الأستاذ سامى خشبة. والآن سأبدأ تعليقى على الأستاذ سمير فريد، وسأتناول نقطتيْن، أولاهما: تتعلق بمسألة الرقابة على اللغة. وثانيتهما: تتصل بالدراما التليفزيونية.

وفى رأيى، أن الرقابة على اللغة، وربطها بالوعى، موضوعان مختلفان تماماً. فكيف أنمِّى الوعى لدى الناس، ثم نفرض الرقابة عليهم؟. ثم وجدناه يُدمج فيها حكاية اللغة.

وبالنسبة إلى اللغة، أعتقد أن وجود الرقابة سيمسى ضرورياً، إذا تدنت اللغة وهبطت فى الدراما التليفزيونية. فاللغة شئ مقدس، ووعاء ثقافى لابد منه. لذا؛ أصبح من أهم واجبات الدولة -أية دولة فى العالم- الحفاظ على لغتها، وحمايتها.

أيضاً.. عندما تعرض أ. سمير لدور الرقابة فى الفن، توقف عند الفن الفرعونى، وعَرَّج على إخناتون. مع أن هناك -فى الحقيقة- فرقاً شديداً بين هذا الفن بالذات، وماتواضع عليه الناس بالتقاليد. وهذا ضرب من الرقابة غير مفروض؛ لأنه -ببساطة- سائد وشائع. ونحن نعرف -بحكم اهتماماتنا- تطور مدارس الفن المختلفة، بدءاً من مدارس الفن الكلاسيكية، إلى أن أتت الرومانتيكية رداً على ذلك الإيغال فى عملية المحافظة على الكلاسيكية. وقد علمنا كيف ووجهت جماعة التأثيريين، بحرب شعواء، ولم يكن مسموحاً لهم -ألبتة- بعرض صورهم، فى صالون الفن بباريس. وهذا نوع من الرقابة، لكنه ليس بالمعنى المفهوم أو الدارج. هنالك فرق. فهى رقابة الوعى بتقليد معين. والناس -فى العموم- أعداء مالم يعتادوا عليه.. أعداء ما جهلوا. وعليه، لايمكن

أن ندخله فى الرقابة. أو اعتباره مندرجاً فى سياق مايدخل تحت سطوة الرقابة.

أما ما ذكره أ. سمير عن الثقافة والإعلام، فهناك -أيضاً- فرق كبير جداً. فهو -فى رأيى- ينطبق على وزارات الإعلام التى كانت ناطقة بلسان المجتمعات النازية والفاشية. فهى بوق لفكر الزعيم. لكن الثقافة ووزارة الثقافة، شىء ضرورى للغاية. فلايمكن، ولاتوجد وسيلة لنشر هذا المنتج بشكل مدعم يصل إلى الجماهير، بدون وزارة الثقافة. وهاتان مسألتان مختلفتان تماماً.

هناك شىء آخر تعرّضتَ له، يتعلق برجل البوليس المتواجد فى المسرح. أزعم أنه لا أحد يوافق على وجوده فى المسرح. غير أنه ينبغى أنْ يتم الاتفاق على طريقة ما لتهذيب موضوع الخروج عن النص، ومحاولة الفنان عدم الالتزام به ببذاءة شديدة؛ لاستدرار ضحك الناس. وقد لاحظنا أن هناك تمادياً واستشراءً لهذه الظاهرة، التى يجب أن تتوقف بأى شكل.

حكاية الولايات المتحدة، وتطبيق القانون العادى فى الدولة؛ للاعتراض على منتج ثقافى.

حقيقةً.. أنا متشكك فى قضية إن عندنا قانوناً فى دولتنا هذه، يتعين علينا إعماله أو تفعيله. فأىُّ إنسان يُعلن أنه يدافع عن الأخلاق، يوقف من فوره. وكلام من هذا القبيل. وهذه مسألة لها صلة بقانون الأحزاب، وتجريم العمل السياسى خارجه.. إلخ. لكنها أعقد من ذلك -فى رأيى- وتتصل بالديمقراطية ككل أشمل وأوسع.

وقبل أن أختم كلامى، أود التعليق على حكاية إن نجيب محفوظ والعقاد قاما بدور رقابى، مستشهدا فى ذلك بمقولة شهيرة جداً تقول: لا تنظر إلى ماقيل، ولكن انظرْ إلى ما قد يقال. وبالطريقة نفسها، لا تنظرْ إلى كلمة رقابة، وإنما إلى الدور الذى نهضا به.

د. أسامة الغزالى حرب:

شكراً . جزيلاً للدكتور عمر عواد، على هذا التعليق الخصب -فى الحقيقة- والشامل. لكن لى رجاء مؤداه ضرورة مراعاة الوقت، وعدم تجاوز المدة المقررة لكل متحدث. وقد غطّى د. عمر عواد نقاطاً كثيرة تناولها الأستاذان المحاضران، فى تعليقه هذا. لذا؛ نرجو عدم تكرار ماقيل، والانتقال إلى المسائل الخلافية الأخرى.

والكلمة الآن للأستاذ/ سعيد جلال.

سعيد جلال: فى الحقيقة.. نحن أمام أستاذيْن يتناظران.. لكننى شعرتُ أنهما محتاجان إلى مَنْ يناظرهما، ويتجادل معهما. لأنهما اتفقا -فى النهاية- على ضرورة حماية قيم المجتمع وتقاليده، وعلى أن هذه الحماية لابد أن تنهض بها -من جانب آخر- جهة غير الرقابة الحكومية الموجودة.

نعم.. لم يختلفا كثيراً -أ. سامى، أ. سمير- فى ضرورة الرقابة على رقابنا.. على أفكارنا.. على إبداعات البعض منا، سواء كانت فى الفكر.. أو فى الاجتماع.. أو فى الأدب. ويريدان أن يضعا لنا أناساً من النقابات، وأحياناً من رجال الدين. ليكونوا -بالتالى- مسئولين عن تفتيح ما فى رأسى، ورأس مَنْ فى جانبى. ثم يحددا -بعد ذلك- الخط الأحمر، ويقولون هذا كلام بذى، أو خارج، أو سيئ. مَنْ أنت -ياسيدى- حتى يصبح بمقدورك وضع ذلك الخط الأحمر؟. فمن الممكن أن أكون "أنا" فى مكانك، وأضع لك الخط الأحمر والأخضر والأصفر.

وفى رأيى، أننا بحاجة إلى إعادة تشكيل -لكنه ليس تشكيل وعينا نحن، عن طريق صناعة الوعى -ولكننا نريد مناخاً من الحرية؛ وهذا ما يجعلنا نردد مع الأمريكان، ما قالوه عند تعديل دستورهم الأول: [لايجوز الحد من حرية الرأى، ولايجوز التضحية بحرية الكلام فى المجتمع المفتوح، من أجل أىٍّ شىء آخر]..

ونحن نملك فى مصر، أقوى رقابة اجتماعية وشعبية، ولانحتاج أكثر من ذلك. من هنا؛ يتعين علينا الحد من الرقابة الاجتماعية على الإبداعات الفردية، فى المجتمع المصرى..

وأنا لا أنادى برقابة تمارسها أية جهة.. بل أطالب بالحد من الرقابة الاجتماعية، وترك الباب مفتوحاً أمام المبادرات الفردية الخلاّقة. على أن تترك لمنْ؟.. تترك للسوق العام.. أو للجمهور.. وليس بمعنى "الجمهور عاوز كده".. ولكن بمعنى أنت حر فيما تقوله، وأنا -أيضاً- حر.

والمعلوم أن الرقابة -فى أصلها وجوهرها- رقابة سياسية، والرقيب -فى النهاية- موظف فى الدولة. وعلى الرغم من الاختلافات البيّنة فى دور الرقيب فى المجتمع السعودى، عن نظيره فى مجتمع الجنرالات، إلا أن كلا منهما يمارس -فى التحليل الأخير- الرقابة.

وهناك قصة أود أن أرويها عن الرقابة؛ لنتبين مغزاها. فى القرن الرابع عشر، قال "البابا" لأسقف باريس: أرجوك، شاهد الجامعات، وما تدرسه فى كتبها للطلبة؛ لنرى مافيها. لأن هناك مائتى كتابٍ صدروا، وبهم تجديف. فتساءل الرجل -الأسقف- عما يقصده إلبابا بكلامه. فأخبره أن هذه الكتب تعلّم الطلبة أن حواسنا ينبغى أن تستخدم فى التعليم. يعنى من المرفوض أن تستخدم العين أو الأذن أو أية حاسة فى التعليم. فالعلم يجب أن يكون إلهاماً إلهياً محضاً.

إذن.. هذا خط أحمر ساد القرن الرابع عشر، ولايمكن تجاوزه أو تخطيه.

الآن.. الأساتذة الكبار يريدون أن يضعوا لنا خطوطاً حمراء من نوع جديد. وكما قال الدكتور عمر عواد: إننا نعيش اليوم عصر الاتصالات، الذى تمحّى فيه كل الفواصل والحواجز، وكل ما يحدث فى العالم يصل إلينا نبأه وخبره. فلا تخف ياسيدى.. ولا تجعل الآخرين يخافون على قيم المجتمع. فهذه القيم تحتاج إلى مناعة داخلية، وستفرز -هى- من داخلها -أيضاً- كل الضوابط، وستكون -بالتأكيد- أفضل بكثير من كل ضوابطكم فى النقابات، أو فى العمل.. وشكراً.

والكلمة الآن للأستاذة عصمت رشدى..

عصمت رشدى: فى الواقع.. لابد أن يكون الناقد فناناً. والسبب فى ذلك

يُعزى -لاريب- إلى البصمة التى يُسبغها الفنان على الناقد، وإلا عجز الناقد عن ممارسة النقد. فالناقد بقراءته وثقافته، يستوعب وينقد، لكن لابد له من إضافة تميزه، وهذه لا تتأتى له، إلا من خلال الفنان القابع داخله. ماذا ينقد إذا لم يكن عنده Creation؟. نحن الآن أمام اثنين من النقاد.. الفنانين المبدعين.. وهذا واضح وصحيح، على الرغم من أنها مناظرة. الأمر الذى يترتب عليه، أن يكون هناك خلاف بينهما فى الرأى. لكن مابدا لنا -حقيقةً- أنه ليس هناك اختلاف بيِّن. مع أن الصورة العامة كانت تشى بذلك منذ البداية. إنما ينبغى علينا أن نسجل أنها -أى المناظرة- اتسمت -أساساً- بالرقى الفكرى والتعبيرى.. يعنى أنا أريد أن أشكركما على هذا الإخراج الاختلافى، إذا جاز لى أن أستخدم هذا التعبير. لأنى لم ألمس -كما قلت- خلافاً على الإطلاق، ولاسيما فى الخطوط العريضة. وبما أن الأساتذة الذين سبقونى غطوا كل الجوانب التى كنت أود التطرق إليها، فأنا سأقصر -حينئذ- كلامى على استفسار يتعلق بنقطة صغيرة جداً، مؤداها.. لوجئنا إلى وسيلة من وسائل الإعلام مثل التليفزيون، وهو -كما تعرفون- يشمل كل الفنون، من مسرح وسينما ودراما، الفنون كلها. فلعل حضراتكم لا توافقوننى على أن هناك رقابة صحية موجهة، نشتم منها أيديولوجية الحكومة.. نحن نسمع فقط عمّا يُفرض علينا.. عن الطريقة التى يُطلب منا أن نفكر بها.. كان المفترض أن تكون هناك خطوط عامة تعطى الاتجاه المراد، لا أن تقنن الأمور بشكل تفصيلى يكبِّل الفكر، ويقيِّد الحركة. ومن ثَمَّ، لا ننتظر أن تصدر التعليمات بإنتاج فيلم، يحمل أيديولوجيا معينة، مفروضة وموجهة علينا.. لو فرض وحدث هذا، ماذا نعمل؟ ما العمل؟. هذا سؤال بسيط جداً، أرجو أن أكون واضحة فى طرحه، وفى التعبير عن فحواه بدقة، دون لبس أو غموض. أما المسألة الثانية التى أريد أن أثيرها، فهى تتعلق -لاشك- بحاجتنا إلى الارتقاء بالذوق العام. لكن كيف ننجز هذه المسألة، دون قسر أو وصاية؟.

كيف نعوِّد الناس على سماع بيتهوفن وشتراوس ومَنْ إليهما؛ لخلق ذائقة جديدة، وحساسية جديدة؟.

تماماً.. كما يتماس الناس مع أحمد عدوية، وعمرو دياب، أو القديم والحديث، فلابد أن يُرسى هذا شيئاً له بصمة تسهم -لاريب- فى تشكيل وعيهم، وطريقة تذوقهم للفن، وللحياة.. وللجمال.. وللعالم.

الفن -بالتأكيد- انعكاس للمجتمع، ولايمكن فصم الاثنين عن بعضهما البعض. وإذا استطعنا فهم العلاقة الجدلية بينهما، فسوف نظفر بنتيجة تقودنا إلى الارتقاء بالفنون وبالذوق العام.

هذه بعض النقاط التى وجدتُ أنها ضرورية فى نقاشنا اليوم، وأدعوكم إلى التفكير فيها بصوت عالٍ، ولكم خالص الشكر.

الكلمة الآن للأستاذ جرجس حلمى عازر.

جرجس حلمي عازر: أود أن أنوّه بهذه المناظرة الممتازة، التى استطاعت أن تثير جدلاً طويلاً وغنياً. بَيْدَ أننى أود أن أقف قليلاً عند كلمة ضمير المجتمع. فمن الصعب تحديد خصائصه. بمعنى أن ماقد نقبله اليوم، قد لا نقبله غداً. وجائز جداً، أن ما نقبله ونقره اليوم، يُواجه باعتراضات من بعضنا.

هناك -إذن- خلط كبير فى المفاهيم. فما نعده أحياناً نقداً، قد يجرى توصيفه على أنه سب وقذف. أو مانعتبره توعية علمية، قد يأتى آخر ويسميه إباحية.. وهكذا.. وربما يسعفنى مثال ورد على ذهنى الآن. اهتمت الـB.B.C بالتوعية الجنسية، وقدمت ما يربو على الـ٢٢ محاضرة فى هذا الموضوع، تحت عنوان "الجنس".. وقد تعرضت هذه الحلقات لغضبة عارمة من قِبل قطاع لابأس به من الناس.

مع أن البعض الآخر عَدّها توعية علمية مفيدة لأولادنا وبناتنا. وللأسف.. منعت هذه الأشرطة من دخول مصر، واتخذ منها موقف سلبى.

د. أسامة الغزالى حرب: أنا سمعت بعض حلقات منها.

المهندس جرجس حلمى عازر: خذ مثلاً موضوع الشذوذ الجنسى. هناك مَنْ

يرفض الكلام فيه؛ بدعوى أنه عيب، وأن مصر كلها رجالة وجدعان.. ومن ثَمَّ، لا مبرر للخوض فى هذا الموضوع. وأذكر أن صالح حرب باشا، عندما تحدث عن الشذوذ الجنسى السائد فى واحة سيوة، فى أوائل الخمسينيات، كان قد جهّز عدداً من كتائب التوعية والمكافحة؛ لمواجهة هذا الخطر. وقيل يومها إنه لم ينجح.

لاشك أن هناك مناطق فى مصر، يشيع فيها الشذوذ الجنسى، مثل: السجون، وبعض الأديرة، والمجتمعات المغلقة عموماً. وبالتالى، كيف نعالج هذا الأمر بأساليب علمية؟. نأتى -بعد ذلك- إلى موضوع الأجهزة الرقابية. أعتقد أن الأجهزة الرقابية فى مصر، تولاها أناس اتسموا بالشخصانية فى التفكير، ولم يكونوا بعيدين عن الانحراف حقيقةً. وتعالوْا نستعرض جميع الأجهزة الرقابية فى مصر.. عندما عَيَّن الرئيس حسنى مبارك، د. عاطف صدقى، وكان يومها رئيساً للجهاز المركزى للمحاسبات، كان يظن أن هذا الرجل على علم تام "بمصارين" المجتمع، وأن بمقدوره -بالتالى- إصلاح الجهاز الحكومى، ولم يصلح.. بل -بالعكس- زاد فساداً -والحمد الله- انظر كذلك إلى الرقابة على المبانى.. انهارت المبانى.. الرقابة على الأغذية.. زادت السموم التى نأكلها.

يتضح من ذلك -إذن- أن المسألة مرتبطة بفكر الشخص الذى يقوم بعملية الرقابة. وعليها يتحدد دوره، وبصمته. أما بالنسبة إلى المصنفات الفنية، فأظن أن هناك كلاماً كثيراً قيل عن السيدة التى كانت تتولى مقاليد الأمور فيه [نعيمة حمدى]، وعلى من جاء بعدها.. أريد أن أقول إن لغطاً كثيراً يتردد، وكلاماً لاينتهى ولايتوقف عن هؤلاء المسئولين، وهذا معناه أن أحكامنا شخصية، بعيدة عن الموضوعية.. وشكراً.

الكلمة الآن للأستاذ حسن إبراهيم.

حسن إبراهيم: أشكر الأساتذة، ولا أقولُ الكلام الكثير الذى قيل عنكم. ونحن استفدنا من حضراتكم لاشك. أما بالنسبة إلى الرقابة اليوم، فالظروف التى يمر به أى مجتمع، تحتاج إلى نوع من الحماية. فمثلاً.. الصناعات الوطنية فى

بلادنا، عندما أوفِّر لها عدداً من الضوابط والإجراءات القانونية التى تصونها من المنافسة وعدم التردى، فأنا أقدم لها -فى الواقع- نوعاً من الحماية بشكلٍ ما. وإذا أردت الدقة فى التعبير عمّا أرمى الوصول إليه، فسأقول.. لدينا فى مصر نوع من الضبط الاجتماعى الداخلى. بمعنى لو أن عندى اليوم قرية عددها يقارب عدد حى المهندسين مثلاً، سنجد فيها -حينئذ- غفيراً، أو شيخ غفر، واثنين من العساكر. واليوم، وضعوا نقطة شرطة، على رأسها ملازم، ومعه ثلاثة أو أربعة عساكر، وثلاثة أحصنة، وانتهى الأمر. وبهذه الطريقة، يُمسى المجتمع محمياً، ولاتحدث به تجاوزات ألبتة، بعد أن رأينا تفشى جرائم النفس -التدليس- السرقة- الاغتصاب. قائمة طويلة جداً من الانحرافات الاجتماعية، التى لايمكن أن تترك أبداً دون رقابة، وفرض الحماية؛ لكى ينعم المجتمع بشىء من الأمان. ننتقل بعد ذلك إلى الجزء الآخر، الخاص بنسيج المجتمع وكيفية المحافظة عليه من الناحيتين الثقافية والفكرية.

لاشك أن المجتمع المصرى يتمتع بخصائص محددة، تميزه عن باقى المجتمعات، نظراً إلى الظروف التاريخية التى مَرَّ بها. غير أننى أشدد النبر على حقيقة وجود هجمة شرسة؛ تستهدف المجتمع المصرى؛ من أجل النيل منه. فأنا أومن بالحرية، وقد ولدنا جميعاً أحراراً، ولا معقِّب على هذا. فلا فكر ولا دين يعمد إلى الحجر على الناس، وتقييد حركتهم. فبعملى سأدخل الجنة أو النار.

وهكذا.. لكى أحافظ على نسيج هذا المجتمع، لابد من التوصل إلى صيغة رقابية ما؛ تحقق لى هذا الغرض. ومن هنا؛ وجب الاهتمام بنظام التعليم؛ من أجل تكوين مواطنين مصريين على علم بمجتمعهم، وبتاريخه، وبحضارته، وبلغاتهم القومية. وقد بُحَّ صوتنا من كثرة الكلام فى هذا الموضوع، منذ عشرات السنوات، ومازالت الاستجابة بسيطة، لاتتناسب وحجم التحدى. اليوم نجد اللهجة السائدة فى الإعلانات، واللغة المستخدمة فيها، والتعليقات الواردة بها، كلها أجنبية.. مهلهلة.. ضحلة، تساهم فى إتلاف النسيج الاجتماعى العام، وتهرئه. الأمر الذى يلفت نظرنا إلى أهمية دور الرقابة، الذى يتعين أن يبدأ من التعليم، على الرغم من أن ذلك سيتطلب تضحيات ليست بالقليلة. مما يحتم علىَّ أن أعلِّم المصريين بطريقة جيدة؛ بحيث تكون لهم خصوصية تميزهم

عمنْ عداهم، وتحدو بهم إلى الاعتزاز بمواطنتهم. فقد لاحظتُ عند حضورى بعض الاجتماعات، أننا كلنا نتكلم لغة إنجليزية واحدة، نستخدم فيها مصطلحات إفرنجية، جعلتنى أفكِّر فى المسألة مَليّاً.. فما دمتُ غير قادر على استيعاب اللغة التى أتكلمها، ولجأتُ إلى الإنجليزية لتسعفنى؛ فإن هذا سيقودنى حتماً إلى النأى عن لغتنا القومية؛ وعن احتياجاتنا القومية. إذن.. لامناص من وجود جهاز تأمينى فاعل يحمى المجتمع. لأن الهجمة الضارية التى تستهدفنا جميعاً؛ ترمى إلى تقسيم مجتمعنا إلى طوائف إسلامية ومسيحية.. وبحاروة وصعايدة.. وتوطين الأفكار القادمة من أفغانستان والشيعة، داخل المجتمع.

أريد أن أقول لكل مَنْ يفكر ويكتب، ويشارك بنصيب فى صياغة مجتمعه، وكل مَنْ يتمتع بسلطة تخوِّل له توصيل وتعديل القيم والعادات والتقاليد، أنْ لامفر من الجلوس معاً؛ لعقد مايشبه المؤتمر الوطنى، ونلتزم فيه أمام الله، أن نراعى مصرنا، ونحافظ على نسيجها الداخلى؛ كى لا يصيبه الوهن والتفتت. وفى ظل الواقعية، شاهدنا أفلاماً كانت فى منتهى الضياع. أناس تلبس أثواباً مهلهلة.. وبيوت قذرة جداً.. ومناظر تثير الألم، وتدل على انعدام الوعى. فى الوقت الذى كانت فيه الأفلام القديمة، تحرص على أن يرتدى الرجل بذلة وكرافتة، مع وضع منديل فى جيبه. أما السيدة فتبدو بفستانها الجميل واللطيف جداً، وقد جلس الاثنان معاً فى مكان نظيف، على شط النيل. والمشهد كله مفعم بالدلالات والإيحاءات.

اليوم، لا نرى فى الأفلام إلا البلطجية، وقد ارتدوا ملابس غريبة، وظهروا بقصات شعر شاذة. كل هذه مؤشرات تحتاج -إذن- إلى حماية؛ من أجل أن يستمر ويستقر المجتمع. أو مايمكن تلخيصه بالضمير الذى نريد الوصول إليه. وبناءً عليه؛ نتخلص من الأجهزة الرقابية البيروقراطية. سيادتك تكتب المقالات الجمّة، وتنقد أوضاعاً كثيرة. لكن على أى أساس؟ . فإذا جاء اليوم أحد الكتاب، وكتب يقول إن الخمر حرام وضارة. أو إن السجائر سيئة، وتؤذى الرئة. ولو أن امرءاً أراد أن يروِّج للسجائر مثلاً، سيقول -عندئذ- إنها تعدل المزاج، وتساعد على التفكير.. إلخ. ما أنتوى الوصول إليه -حقيقةً- أن كلا من

النقاد، ومنْ يقودون المجتمع فكرياً وسياسياً، لابد أن يجلسوا معاً، على أن يجمعهم إطار مايشكل عامل وحدة بينهم؛ لتيسير أداء المهمات المنوطة بهم، على إبراز وتأكيد خصوصية مصر، على النحو الذى يسهم فى نشوء وضع معين، يُعين المصريين على الاستمرار.

اليوم، نرى أن أى طبيب مصرى، يسافر للعمل فى أية دولة عربية، يُجرون له اختباراً فى تخصصه؛ بعد أن فقدت الشهادات المصرية مصداقيتها، وشاع الغش والرشوة؛ للحصول على الدكتوراهات.

وهناك معلومة أود تسجيلها، تتعلق بالفراعنة والتمثال المصرى. فهو يُصنع بطريقة معينة؛ بحيث يكون واقفاً، وله رجل متقدمة، وبه الكسوة التى تشد التمثال وتحافظ عليه. وهذا هو السر فى تماسكه واستمراره إلى اليوم. وقد انكسرت التماثيل الإغريقية بسببٍ من محاكاتها للطبيعة. فاليد هى هى، دون تغيير أو تحوير. لذلك لمّا جاء إخناتون، تميز تمثاله ببطن كبير، وشفة غليظة، اتساقاً مع معيار الحكمة الذى بَشَّر به. وهذا -أيضاً- مناط إبداعه وامتيازه، فى رأيى؛ لأنه اعتمد فيها -بشكل أساسى- على الرمز. فهى ترمز إلى الحكمة التى آمن بها، ودعا إليها؛ انطلاقاً من ديانة التوحيد التى وقرت فى نفسه، وممثلة -فى الوقت ذاته- فى الشفة الغليظة، والبطن المنتفخ. وشكراً.

والكلمة الآن للأستاذ أسامة عرابى.

أسامة عرابى: لاريب أن الإبداع لايمكن أن ينشأ وينمو ويتطور، إلا فى مناخ ديمقراطى، يلعب دور الحاضنة بالنسبة إليه. والمبدع امرأةفى حالة حمل دائم، كما ذهب سلفادور دالى ذات يوم. وعليه، فالحرية قرينة التميز والتفرد والخصوبة الدائمة.

والرقابة تعمد دائماً إلى حجب الإبداع الحقيقى، الذى يتجاوز برؤاه المواضعات السائدة؛ استشرافاً للمستقبل المأمول.

وقد جرى تصنيف الأدباء والفنانين على أساس هوياتهم السياسية، واختياراتهم الفكرية، فتَّم بذلك استبعادهم وتهميشهم. وتلك مأساة حرمتنا من

عطاء إبداعى حقيقى، ساهم ويساهم فى كشف تناقضات المجتمع، وتشخيص عِلله وأزماته، على نحوٍ يفتح الطاقات والكُوى أمام الجميع؛ التماساً للخلاص المنشود.

وأنا أريد -حقيقةً- مشاكسة الأستاذ سمير فريد، ومراجعته فى بعض ماتفضل به من تصورات ورؤى. فقد ذكر سيادته أن الدكتور جمال العطيفى أصدر القرار ٢٠٢ لسنة ١٩٧٦ لتنظيم الرقابة على المصنفات الفنية فى مصر. لكنى أعتقد أن هناك وجهة نظر أخرى تقول إن هذا القرار الوزارى الذى أُخذ به من ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٦، كان إلغاءً لتعليمات "لجنة الدعاية والإرشاد"، التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية، منذ ٦ فبراير سنة ١٩٤٧م. وكانت تنطوى على جانبيْن: أولهما يشمل ٣٣ محظوراً. والآخر يتضمن ٣١ محظوراً. عندئذ صدر قرار د. العطيفى -سالف الذكر- لفرز هذه المحرمات وتركيزها فى عشرين تابوهاً فقط، بدلاً من ٦٤. أظن -وقد أكون مخطئاً- أن هذا هو السبب.

المشكلة الأخرى، أن الرقابة إبّان العهد الناصرى؛ اتسمت بهيمنة الأجهزة الأمنية، والحساسية السياسية إزاء أشكال التعبير كافة، وتمت بذلك مصادرة وتصفية الأحزاب والمنابر المستقلة؛ ليصبح الجميع تحت الرقابة والمتابعة. وقد لمسنا ذلك -بشكل جلى- فى الصراع الضارى بين أجهزة الرقابة ومؤسسة السينما وشبكات الإنتاج. وقد بدأت قبضة الرقابة تشتد وتغلو بعد صدور منشور ١٩٧٢ الذى سُلِّم إلى شركات التوزيع، وطالب -بشكل محدد- بتنقية الأفلام وتطهيرها مما يشوبها من مشاهد جنسية خليعة، وألفاظ نابية، واحترام لأخلاق القرية. ولاننسى -بالطبع- أزمة فيلم "المذنبون"، فيما بعد، ومحاكمة مَنْ صرّحوا بعرضه، وسمحوا له بالهجوم على بعض سياسات الدولة الرسمية. ومازالت الرقابة -إلى الآن- تمارس دورها فى خنق حرية التعبير، كما حدث مؤخراً مع مسرحية "وعليكم السلام"، للكاتب المسرحى نبيل بدران، ونُسبت إلى الأستاذ سامى خشبة مسئولية منعها وإيقافها.

أريد أن أعرف الحقيقة والوهم فى هذا الموضوع.. هل بسبب مضمونها السياسى كما أشيع؟. أم لأنها ضد "اتفاقيات السلام" الجارية الآن؟.. أم أن

هناك أسباباً أخرى تخفى علينا؟. فقد أثير لغط شديد، لازالت أصداؤه تتردد حتى يومنا هذا. نقطة أخرى أود التوقف عندها. وأرجو أن يفيدنا فيها الأستاذ سمير فريد، بحكم تخصصه، وثقافته الموسوعية الكبيرة. وهى أن الأغلبية الغالبة من الأفلام التى نراها الآن، لازالت تخضع لنمط الإنتاج السائد، ولقوانين العمل المجحفة، وللقيم الجمالية التى يشيعها المناخ الراهن. بينما لا يشذ عن هذه الحالة، سوى عدد جد محدود، لايرقى إلى مستوى الظاهرة العامة، بمالها من قدرة على التغيير. إذن.. هى محاولات فردية، لا ينتظمها خيط واحد، بل هى أشبه بالتماعات جانبية سرعان ماتخبو وتنطفئ. البعض مثل يوسف شاهين يلجأ إلى التمويل الغربى.. لكن هل بمقدور هذا التمويل أن يكون محطة ارتكاز أساسية يعوَّل عليها؛ لمواجهة ما تلاقيه من متاعب؟. ولمَ لا نحاول الاعتماد على جهودنا الذاتية؟. ما العوائق والتحديات؟ .. أين الطموح الذى طرحته جماعة السينما الجديدة عام ١٩٦٨؟.. هل من الممكن -فى مثل ظروفنا هذه- أن نستلهم تجربة فنانى الاتحاد السوفييتى سابقاً، ومحاولة العثور على لغة سينمائية تعيد العلاقة المفقودة بين الفنان وجمهوره، فى ظل رقابة عتية.. متنمرة، تحول دون توصيل الرسالة المنشودة إلى المعنيين بها؟..

خاصة وأن هناك مشكلةً راهنة تمنع تخطى الرقابة، مع وجود توجه سياسى واقتصادى آنى، يفرض مناخاً لايمكن التعويل فيه، على تقاليد ديمقراطية مستقرة، نحتكم إليها، كلما ادلهمت الأوضاع؟.

وكيف يوازن الأستاذ سامى خشبة بين دوره ككاتب يشعر بمسئوليته حيال مايجرى أمامه، والمواضعات القائمة التى تُملى عليه أشياء.. وأشياء؟.. وهل بلغ مجتمعنا درجة معقولة من النضج الاجتماعى، وتبلور الطبقات، تسمح بتكوين الضمير الاجتماعى الذى تفضلتم بالإشارة إليه؟... وشكراً.

د. أسامة الغزالى حرب:- لاحظت أن كلمة الأخلاق، كما وردت عند أكثر من متحدث، تشير إلى الجنس فقط، كما هو مستقر فى الوجدان الشعبى، وربما شبه العام. لذا؛ أرجو أن يتسع مدلولها لتشمل جوانب عدة؛ بحيث تتماس مع موضوع المناظرة.

والكلمة الآن للأستاذ مجدى خليل.

مـجـدى خليل:– أعـتـقـد بـعـد الذى سـمـعـتـه مـن المنصـة، أنهـا ندوة، وليـست مناظرة بحـال. فـالاخـتـلافـات لم تكن كـبـيـرة، ويكاد يكون هناك شـبـه اتفـاق بينهما. وأتمنى على جمعية النداء الجديد، أن تراعى ذلك فى المناظرات القادمة. النقطة الثانية تتعلق بالإطار الأخلاقى الذى نوّه به الأستاذ سامى خشبة. ولكن المشكلة تكمن فيمنْ يضع هذا الإطار الأخلاقى؛ حتى لايخرج علينا مَنْ يدعى أنه حامى حمى الأخلاق، مثل الأستاذ فهمى هويدى، الذى أكثر –فى الفترة الأخيرة– من الحديث عن ثوابت الأمة، كمحامٍ عن الأخلاق، وعن المجتمع. وهاجم فيلم "المهاجر"، وبعض الأدباء. لابد –إذن– من تحديد ذلك الذى يضع هذا الإطار فى المجتمع. فالرقابة عندنا، إما أن تكون دينية، وإما أن تكون سياسية، وهذه مشكلتنا بالضبط؛ لأنها تضع الجميع بين شقى الرحى. الدكتور إدوارد سعيد –الذى تحدثت عنه– شخص مثقف.. ومحترم جداً. لكن قضيته مع السلطة الفلسطينية، أن ياسر عرفات منع كل كتبه من دخول الأرض المحتلة؛ بسبب معارضته اتفاقية أوسلو، وطلب رفع الموجود منها فى المكتبات.

إن الرقابة الآن –كما قلت منذ قليل– أصبحت تختزل إلى شقين، لاثالث لهما: إما رقابة دينية، وإما رقابة سياسية. وقد رأينا كيف صادر الأزهر ١٩٢ كتاباً لم يرضَ عنهم، وأرسل بمنْ غيّبهم عن الجمهور والمكتبات. لسنا ضد الإطار الأخلاقى الذى أشرت إليه، غير أننى أود تنفيذه بطريقة لاتمس الإبداع، وألا يترجم –فى الواقع– إلى أشياء تعتدى على الإبداع، وتحجر على حرية الفكر تماماً. نقطة أخرى تحتاج إلى تعليق، وردت عن الشذوذ الجنسى. الشذوذ الجنسى –فى أمريكا– ليست مسألة مستحبة. وهو موضع انتقاد الجميع؛ بدليل أنهم عندما ذهبوا لمقابلة الرئيس كلينتون، رفض الحرس لقاءهم، وعاملهم بخشونه. عندئذٍ خرج إليهم كلينتون بنفسه، واعتذر لهم.

يعنى، إذا كان المجتمع الأمريكى يلفظ هؤلاء، إلا أنه لايذبحهم. ونحن نرى أن هناك تعتيماً تاماً عليهم –هنا– فى مصر. وشكراً.

والكلمة الآن للأستاذ هاشم النحاس.

هاشم النحاس:- طبعاً.. أسعدنا الصديقان العزيزان سامى خشبة وسمير فريد، فى هذه المحاضرة، التى أعدها ندوة، وليست مناظرة؛ لأن الاثنين اتفقا -فى النهاية- مع بعضهما البعض فى النتائج والحلول.

لدى نقطتان أود أن أتوقف عندهما فى هذه العجالة. إحداهما عن الضمير. وسامى خشبة باعتباره رجلاً مهتماً بالمصطلح، أعتقد أن كلمة ضمير تعنى الرقابة. كيف توجه ضميراً جمعياً، أو ضميراً اجتماعياً للناس؟.. ما ماهية هذا الضمير المرتجى، وكيف نوجده؟. أعنى بفكرة الضمير، فكرة الأنا الأعلى، التى تتكون عند الفرد، وبالتالى من خلال ضبط سلوك الفرد مع الجماعة. وحالما يوجد الفرد مع مجموعة، لابد -إذن- أن يتكون هذا الضمير. لكنه يختلف من مجتمع إلى مجتمع؛ نتيجةً للقيم التى يشكلها هذا المجتمع. الواجب الآن أن نزيد وعى الناس، وأن نوقظ هذا الضمير؛ للحفاظ على القيم.

أما الحديث عن ضرورة إصلاح التعليم والتليفزيون، فهو كلام جزئى. أى أنها مسألة إصلاحات جزئية. إن الإصلاح الحقيقى -فى رأيى- يجب أن ينطلق من بداية أساسية، تتمثل -دون ريب- فى إعادة تشكيل علاقة الدولة بالمجتمع. مادامت هذه الدولة تسلطية، أو أبوية، أو تتعمد فرض الوصاية بطبيعتها. لأننا لو حاولنا إلغاء الرقابة، فسيحل محلها أوصياء، أشد وأنكى من الرقابة، التى تتمثل الآن فى المؤسسات الدينية، وغير الدينية.

إذن.. الحل لايعنى محاولة إصلاح هذه الرقابة، وإنما هو -فى جوهره- إصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع، التى تخلق هذا النوع من الرقابة الاجتماعية، أو الرقابة الفردية.

من أجل هذا؛ أرى أن الحل الأساسى -فعلاً- يبدأ بالديمقراطية أيضاً، التى من شأنها تعديل هذه العلاقة السياسية والاقتصادية. ومن ثم، تنعكس -بالطبيعة- على العلاقة الثقافية والاجتماعية. ويوجد -بالتالى- الضمير السليم غير المريض، والبعيد عن تسلط الآخر، أو تسلط البعض على البعض الآخر، مما تخلقه

الدولة التسلطية. أريد -في الواقع- أن أدافع عن الأعمال الفنية التى سميت هابطة، وأنها هى السبب فى وجود الرقابة. لا أوافق على هذا الرأى، ولا أراه صحيحاً. أعنى ما ذكره عن "إنت اللى قتلت بابايا".. أو "ساعة لقلبك"؛ حيث تُنطق القاف كافاً مثلاً، ويعبثون باللغة كيف يشاؤون. هذا -فى رأيى- تضخيم شديد لتأثير العمل الفنى؛ يجعلنا نتصور أنه سيقلب الدنيا. المسألة أكثر تعقيداً من هذا، من أنْ يُؤثر فيها بطريقة ميكانيكية، عمل من أعمال الفن. لا أنفى أن العمل الفنى بوسعه أن يؤثر فى اتجاه ما. لكن أثره -فى الحقيقة- يضيع فى التأثير العام للعلاقة الاجتماعية العامة. التأثير الذى أُخذ عليهما غير موجود. وأنا أرى أن "ساعة لقلبك"، أثارت كثيراً من الخيال، ومن المتعة والاكتشاف. بمعنى أن من الظلم أن نتهمها بأنها سببٌ من الأسباب التى توجد من أجلها الرقابة. أضف إلى ذلك مدرسة المشاغبين. أنا شخصياً عانيتُ منها، ومن تأثيرها على أولادى، وعلى أولادنا جميعاً فى سن معينة. لكن.. أين تأثيرها الآن؟ انتهت.. مرحلة وانتهت. كانت موضة وانتهت. لا محل إذن لهذا الخوف، إذا كنا سنتصور أن بمقدوره تغيير خريطة العالم!. حتى فيلم "ناصر ٥٦"، انُتقد -أيضاً- على أنه قال وجهة نظر معينة. أليس من حق أىٍّ فنان، أن تكون له وجهة نظر خاصة؟.. أم أننا سنفرض عليه أفكارنا وآراءنا، وماينبغى عليه أن يقوله من وجه نظرنا؟. فإذا رأى إنسان ما، أن عبدالناصر هذا بطل، فمن حقه أن يعلن رأيه بكل حرية. وإذا وجد أن عبدالناصر نذل جبان، فليقلْ ذلك، دون خشية من أحد. لا أفرض رأياً على فنان، ولا أجبره على تبنيه، ولا أضع لائحة للفن، يتعين على الفنان أن يترسمها وينفذها. الفن -ببساطة- عبارة عن رأى شخصى وذاتى، وله صياغة معينة، تجعله يقول إن ناصراً بطل، ويؤمن بهذا، ولاينكره. كما تحدو به أن يقول بشجاعة، إن فى ناصر جانباً غير بطولى، أو قهرى، أو تسلطى. فالإنصاف يقتضى منى أن أتناول المسألة من جوانبها كافة، ولا أركِّز على جانب دون آخر. فمن صالحنا، إذا أردنا أن نخلق وعياً وضميراً، أن نستخرج ماهو طيب، ولا نلغى قيمة أىٍّ عمل حسن، مهما كان. تاريخنا كله متخم بالمشاكل و"البلاوى"، كما أنه ملئ بالمواقف والجوانب العظيمة. فهل من الموضوعية، أن نتناول التاريخ على قاعدة ما هو سيئ، وماهو جيد؟.

ليس هذا من الموضوعية، أو من التوجه السياسي، أو الاجتماعي، أو الثقافي. إننا نختار -دائماً- مايدعم قيماً معينة. و"ناصر ٥٦" يدعم هذه القيم، وأظن أن التخلى عنها، يُعدُّ تخلياً عن أشياء كثيرة. جيدة. حتى الأغانى الشبابية، يهاجمها مثقفون مثل الببغاوات، على طول الخط.. لقد كان لدينا من عشرة أو عشرين سنة، حاكم فرد واحد، ومغنٍ واحد. اليوم عندنا عشرة مغنين، ستجد من بينهم -لاشك- خمسة أصوات فى منتهى الجمال والقوة والتنوع. ونحن فى مرحلة ميلاد أو مخاض لبطولات، أو لأشخاص كثيرة يمتلكون موهبة التمثيل الحقيقية. والغريب -حقاً- أننا مازلنا نرفض قبول فكرة بدهية تؤمن بتعددية الفن، وتنوعه، وتفرغنا -تقريباً- للهجوم على أية أغنية للشباب لاتعجبنا، ونخرج منها بتعميم على كل أغانى الشباب؛ لنسقطها من أجندتنا. ومع ذلك، الشباب مستمر. وسيغنى هذه النوعية من الأغانى؛ لأنها أقرب إلى روحه، وأدنى إلى طبيعته، وسنظل -نحن- منفصلين عنهم. هذه ملاحظاتى الجزئية.

والكلمة الآن للأستاذ حافظ هريدى.

حافظ هريدى:- أشكر الأستاذين سامى خشبة، وسمير فريد. وقد توصلتُ -من خلال استماعى إليهما- إلى نتيجة مؤداها، أننا مجتمع هش ومستهدف. الأمر الذى يقتضى أن تكون هناك رقابة. لكن يستحسن ألا تكون الرقابة حكومية، بل أهلية. ويخامرنى الإحساس أننا لو جعلنا الرقابة أهلية، ومثّلنا فيها الأحزاب، فإن الأمور ستتدهور، ولاتتحسن. المجتمع أصبح -فى الغالب- محافظاً، أكثر من الحكومة، فى أشياء كثيرة جداً. وأتخيل أننا بهذا سنصل إلى قوانين مثل السعودية، تلزمهم بقائمة طويلة من الممنوعات، تحدد لهم ما المسموح به فقط. أما مسألة التغيير فى النص الخاص بالرقابة؛ ليصبح فى مصلحة المجتمع، بدلاً من أن يكون فى مصلحة النظام، فتحتاج إلى مراجعة. لأن مصلحة المجتمع فى مصر، تعنى مصلحة النظام. وسيصبح هذا المفهوم هو الخط السائد لدى الجميع، فى المجال السياسى، وأيضاً بالنسبة إلى الدين. بل إن المحرّمات الثلاثة: الدين.. الجنس.. السياسة، ستكون قانوناً عاماً يترسمه

الناس، وستدمغهم بالمحافظة. وهذه ستكون خطوة إلى الوراء، لا إلى الأمام.. ثم مَن المنوط بهذا الدور؟. وبالنسبة إلى الجدوى من الرقابة، قيل -هنا- إن وسائل الإعلام أصبحت مفتوحة، ومن العسير منع أيِّ شيء. وسأحاول تفصيل هذا الموضوع قليلاً، في مجالَيْن هما:- الجنس والدين. وقد حدثت مشكلة بين فرنسا والقمر العربي. وأُشيع أن الفيلم البورنو أُذيع خطأ. وحقيقة الأمر لاتكمن في إذاعته خطأ، ولم تكن مجرد لقطات ترد في أفلام. وحسب معرفتي، هناك ثلاث محطات تعرض أفلام بورنو، باشتراك سهل. ثم بمقدور أيِّ إنسان استنساخ أيِّ شريط فيديو. وشرائط الفيديو لم تعد فيها ندرة. يعني الحصول عليها، أصبح أرخص من الحصول على شريط الفيلم العادي.

وبالنسبة إلى الدين، فيه قناة للفاتيكان على القمر الصناعي، تشترك فيه تونس والمغرب. وقد حدث أن شاهدتُ فيها إحدى المصريات اللائي انتقلن من الإسلام إلى المسيحية، تحكي تجربتها، والأسباب التي دفعت بها إلى ذلك.. أيّ لماذا تنصرت، واختارت المسيحية ديناً لها. هذا الكلام أصبح عادياً، نراه كل يوم.. وبعد قليل، سنكون غير محتاجين إلى أطباق.

إذن.. ما الجدوى من وراء ذلك؟ لا أرى أن ذلك -في رأيي- سيحل شيئاً. القضية الوحيدة التي تُراعى -فقط- في المحطات العربية، هي ضمان عدم الهجوم على النظام السياسي المصري -على الأقل- فمازالت هناك "تربيطات" سياسية قائمة. ومع الوقت،ستظهر قنوات للمعارضة. وسمعنا -في الآونة الأخيرة- عن مشاريع لمثل هذه القنوات.. فهل سيحدث هذا؟.. وهل سنجد قناة للتيار الإسلامي، وثانيةً للوفد، وثالثةً للتجمع.. إلخ. كل هذا سيحدث بمرور الوقت.

إذن.. مسألة أن نتخيل أن الرقابة هذه لها جدوى، مسألة مشكوك فيها، بل ليست لها جدوى على الإطلاق. أثيرت هنا -أيضاً- قضية الحفاظ على اللغة العربية. ويجب أن نجلوَ أبعادها؛ منعاً للبس. المصطلحات -مع الوقت- تدخل القواميس. وكذلك المفردات الوافدة من ثقافات أخرى. ولم أسمع أن الفرنسيين -مثلاً- بحكم إجادتي للغة الفرنسية، حاولوا منع استخدام أيِّ لفظ، في عمل

إبداعى؛ خوفاً من تدهور المجتمع الفرنسى.

المجتمع الفرنسى مجتمع حيوى جداً، فيه أحزاب، وفيه ديمقراطية، وفيه تماسك، وشعور بالوطنية، وفيه لغة شعبية تقال فى الشوارع، ولم يشهد هذا المجتمع انهياراً ما. وأخشى أن يؤدى التركيز على اللغة العربية، والخوف عليها، إلى عدم تطويرها. نحن نريد اللغة العربية -الرسمية، أو حتى اللغة العامية الشيك. أما ما سمعناه الآن، عن أن أفلام زمان، كانت جميلة؛ لأن الناس فيها كانت ترتدى البدل "الشيك". وأفلام اليوم سيئة؛ لأن الناس فيها تلبس البدل الممزقة، فهو كلام غير صحيح بالمرة. لأن المجتمع أصبح فى حالٍ لا يُحْسد عليها؛ بسبب ظروفه الاجتماعية والاقتصادية الرديئة التى يمر بها الآن. ولو مضيْنا خلف هذا المنطق، فسنصل إلى نتائج لا أظنها تخدم التفكير ولا المنهج العلميْين.

فى النهاية، أعتقد أن الرقابة غير ضرورية، وأرى استبدالها بهيئة أخرى، تكون مهمتها التصنيف. تصنيف الأعمار التى تدخل الأفلام مثلاً. وكل امرىء يأخذ الأمر على مسئوليته الخاصة. فكل شىء أضحى موجوداً، على الرغم منا. وشكراً.

د. أسامة الغزالى حرب:- عندما نتكلم عن اللغة العربية، فبدافع الحفاظ عليها أصلاً؛ لأن اللغة تتدهور. نحن لا نطالب بلغة شيك، بل باحترام اللغة، وإرساء قواعدها وتقاليدها. وقد أثرتُ مشكلة فى جريدة الأهرام؛ لأنى فوجئتُ أن هناك إعلاناً نشر يوم الجمعة، به ستة أخطاء لغوية فادحة. هذه ليست مسألة حرية، ولكنها مسألة الحفاظ على قواعد حاكمة وملزمة للجميع، ولا علاقة لها بالرقابة، ولكنها تخص قسم التصحيح بالجريدة. وفى فرنسا، قوانين سُنّت لحماية اللغة الفرنسية، وحظر استخدام أية مفردات إنجليزية. إذن اللغة تحتاج إلى ضوابط، وأمامنا مثال فرنسا التى اتجهت إلى إصدار قوانين لتحقيق هذه الغاية.

والكلمة الآن للأستاذة كريمة حافظ

كريمة حافظ: من البدهيات المعروفة جداً، أن التقدم والحضارة والإبداع لايزدهرون إلا فى ظل الحرية الحقيقية، والديمقراطية. غير أنى أرى أن الحرية الحقيقية الموجودة الآن، هى حرية السلطة فى أن تفعل ماتشاء بالوطن وبالمواطنين، إلى الحد الذى تضطر فيه المواطن إلى أن يدفع ثمن الرقابة عليه. وبالتالى انهارت القيم، و ضاع الفن والإبداع، وتردت أوضاع الوطن كافة. ثم .. كيف يتحقق أىٌّ تقدم فى ظل الإعلام الموجه، والتعليم الموجه، والمواطن الموجه؟.. كيف يزدهر أىٌّ شىء، فى ظل هذا المناخ؟.

الرقابة الآن، أصبحت نوعاً من القيود الشديدة، التى وُضعت لتبقى، على الرغم من أنف الجميع، وعلى أشلاء الجميع. ولم نشهد أنها كانت لحماية الفن الجميل.

ومنذ الثورة، أو منذ هذه التى يسمونها ثورة، بمعنى أصح، أرسى مبدأ هام هَدَفَ إلى إلغاء عقل الشعب؛ مقابل أن تكون هى العقل المفكر.. ومحت ضمير الشعب، ولسان الشعب، وصوت الشعب، ومن ثَمَّ انهار كل شئ.

الكلمة الآن للأستاذ محمد البدرى:

محمد البدرى:- أشكر الحاضريْن، وسأدخل فى الموضوع مباشرةً. هناك شىء ثانوى، وثانوى الثانوى.. بمعنى أن المجتمع يعبر عن لغته؛ نتيجة تعبيره عن الرموز الموجودة فى عقله، والتى أخذها من الواقع. وبالتالى؛ تعبر لغة المجتمع المنهار، عن انهياره الاجتماعى.

ومن هنا، نكتشف أن "شويكار" عندما قالت فى الستينيات، "إنت اللى قتلت بابايا"، جاء "عدوية" بعدها وقال "السح إدح إمبو"، و"حبة فوق.. وحبة تحت"، فحدثت تراكمية طبقية. طبقة تنهار، وفساد يؤدى إلى صعود البعض، وهبوط البعض الآخر، وهذا مانحن عليه اليوم. وهذه مسألة سأربطها بالمجتمع الأمريكى المتماسك، والذى يتمتع بطبقية عالية جداً. وفيه -أيضاً- ليبرالية عالية جداً.

أما المجتمعات الفاشستية، التى لا يهمها سوى السلطة، فإنها لاتُعنى إلا بخلق

الرقيب لإبطال أى حنظل، وإذا زرعت أو أنتجت تفاحاً فلن ينفع؛ لأنك زرعت شجرة تنتج حنظلاً، فلابد أن تحصد حنظلاً.

إن المجتمعات الأخرى المترابطة طبقياً، هى الوحيدة التى تكون لغتها سليمة. وإذا طوّرت لغتها، فهى تعرف أنها تطورها بآلية اجتماعية، تحت بنية سليمة. وإذا جئنا إلى تاريخية اللغة، فسنجد أننا فقدنا الهيروغليفية والديموطيقية والقبطية. أما العربية -فلماذا هى محصنة؟.. لأن الوضع الاجتماعى إفراز ميكانيكى، أو حتى ديالكتيكى جدلى، لابد سيأخذ مجراه. فقط المطلوب تجفيف الماكينة المخصصة لإنتاجه، جيداً. إن وجود رقيب فى ظل شجرة حنظل ليل.. نهار، سيكون دوره مضحكاً؛ لأنه سيقف ليراقب الحنظل المطروح، ويقول: لا.. هذا ليس حنظلاً. ثم يخدعنا ليعلن: عندكم أخلاق المجتمع تعانى انهياراً وتردياً.

نعود إلى موضوع الماكينة اللغوية ذاتها. لو أتيْنا بعربى ممنْ جاءوا إلينا منذ الغزو العربى لمصر، وقلنا له: الدولة -الوعى السياسى- الضمير الرقابى- التراكم المعرفى- الهيئة السياسية، لن يفهم هذا كله؛ لأن عنده نصاً دينياً فى القرآن، لم ترد فيه كل هذه الألفاظ. ولو أتيْنا بواحدٍ ممنْ عاشوا فى منتصف القرن الماضى، وقلنا له:"السح الدح إمبو"، فلن يفهم شيئاً؛ لأن هناك تطوراً تنتجه البنية التحتية. أيضاً انظرْ إلى الماكينة. وسأعطى مثالاً آخر فى اللغة. فهذه هى النقطة الوحيدة التى سأتكلم فيها. فأنا متفق معكم فى أشياء كثيرة، ومختلف معكم فى أشياد كثيرة كذلك.

لمّا جورج طرابيشى ترجم فرويد، شوّهه، وأتلف الترجمة.. هنا.. انظرْ إلى الماكينة، ولا تنظرْ إلى المنتج النهائى. ولو كان لدينا علم وفن، فلن يكون لدينا رقيب. المجتمعات السليمة هى التى يوجد بها العلم والفن، ولايوجد بها دين، ولا مخابرات، ولارقابة.. وشكراً.

والكلمة الآن للأستاذ محمد نصير.

محمد نصير: سأتكلم هنا عن نقطة واحدة أساسية، وهى:- هل الرقابة تشجع الإبداع؟.. أم تحارب الإبداع؟.. فى رأيى الشخصى، أن الرقابة يمكن أن تقوم

بالعمليتيْن معاً. وحسبما نستخدم الرقابة، نحصل على النتائج. وسأعطى لكما مثاليْن. نحن نفترض أن المجموعة الموجودة فى هذه الحجرة، هى المجتمع المصرى.. وكلنا يبغى أن يكتب مقالة باللغة الإنجليزية، التى هى ليست لغته الأولى. بالطبع ستحدث أخطاء، مادامت هذه اللغة ليست لغتنا الأولى. وسنختار -عندئذ- أكثر الأشخاص تمكناً فى هذه اللغة؛ كى يصلح ويُنقِّح تلك المقالات قبل أن تنشر. فى رأيى الشخصى أن هذا نوع من الرقابة. والمثل الذى ضربته الآن، أكثر شىء موضوعى، يدل على عمل فنى ما. بَيْدَ أننا نحتاج إلى مَنْ يقيِّم لنا أعمالنا.

المثل الثانى.. هناك خمس عشرة مسرحية هابطة المستوى فى السوق المصرى، تعتمد على الرقص، ويتبادل فيها الفنانون الألفاظ البذيئة. وأصبحت هذه هى التوليفة التى تشكِّل عنصر النجاح المسرحى هذه الأيام. فى مثل تلك الحالة، أقول لك: نحن نحتاج إلى الرقابة. ولو أنا اقترحت الآن، أن تقوم الرقابة بإلغاء الخمس عشرة مسرحية، وتمنعهم من العرض فى السوق. ماذا سيحدث؟.. الناس لن تسكت. تريد أن تعمل، وتكسب نقوداً، وتؤلف قصصاً جديدة، وسيناريو جديداً؛ بحيث تستشعر من تلقاء نفسها، الرغبة فى التحسين والتطوير والتجديد، فى إنتاجها الفنى. ومطلوب رقابة فى الوقت الحالى.

الشىء الأخير الذى سأتحدث عنه، هو عناصر النجاح، التى أصبح يُنظر إليها الآن، على أنها العناصر المادية فقط. ووفق هذه النظرة، اكتسبت هذه العناصر قوة صارت تحكمنا وتوجهنا، وأدت -لاشك- إلى حاجات كثيرة هابطة؛ من أجل تحقيق هذه الغاية.

لهذا، أرجو مُلحاً أن تحدثونا عن دور الرقابة، وما المطلوب منها أن تفعله؟، وما المحاذير التى ينبغى أن تبتعد عنها؟.. وشكراً.

د. أسامة: المتحدث الأخير الآن هو الأستاذ سمير عباس.

سمير عباس:- شكراً للأستاذيْن سمير فريد وسامى خشبة. وبالمناسبة هذه أول مرة أتحدث فيها فى جمعية النداء الجديد. تقريباً غطّى الزملاء المتحدثون قبلى كل

الموضوعات التى كنتُ أود الحديث فيها. لكننى أريد أن أركِّز على قضية هامة، وهى أننا لا نستطيع أن نناقش مسألة خارج الظرف التاريخى الذى نعيشه. أو بمعنى آخر، يجب أن نناقش قضية الرقابة: هل توجد أو لا توجد؟.. نحن نناقشها الآن فى سنة ١٩٩٦ أو سنة ١٩٩٧، فأصبحت -فى رأيى- خارج سياق الزمن تماماً. لأنه لم يعد بإمكاننا التحكم فى عملية الرقابة، توجد أو لاتوجد. وعندنا -مثلاً- فى قرية ببنى سويف، ثلاثة آلاف دش، ويمكن حوالى اثنى عشر دشاً على المقاهى. يجلس -إذن- الفلاحون للفرجة عليها، وينتقلون إلى إيطاليا -مثلاً- بالمشروب. لذا؛ إذا أردنا أن نناقش قضية الرقابة اليوم، فلابد أن نتحدث عن مفهوم جديد للحفاظ على البناء الفكرى والاجتماعى لمجتمعنا. هناك -إذن- جانبان.. الجانب المتعلق بالتحكم أو بالإشراف على العملية الإبداعية فى الداخل، فيما يتعلق بالمسرحيات والأفلام والألفاظ.. إلخ. وهذه جزئيات يجب أن تدخل فى اهتماماتنا، فى هذا الاجتماع؛ باعتبار أننا نتحدث فى كليات أكثر شمولاً. فنحن نناقش قضية مستقبل، فى جمعية النداء الجديد. والمستقبل الآن يخرج من أيدينا. ليس -فقط- على الصعيد الثقافى، وإنما -أيضاً- على الصعيد السياسى، وعلى الصعيد الاقتصادى. وإن لم نتيقظ اليوم، ونعرف أين نتجه، فستجرفنا "العولمة" بمحتوياتها كافة، كتيار شديد؛ وبذلك نفقد هويتنا. ليس معنى هذا، أن نتشبث بالماضى، بل لنبحث عن صيغة للحفاظ على مجموعة القيم الاجتماعية والدينية والسياسية، التى ظللنا نحافظ عليها، على مدى قرون. وهذه تقودنى إلى نقطة أثارها الأستاذ محمد البدرى، حول المانع من ألاَّ تضعف اللغة.. ونحن نعرف أن ضعف اللغة وانهيارها مرتبطان بانهيار اجتماعى وحضارى كاملَيْن. وقد رأيْنا أن انهيار أية لغة فى التاريخ، ارتبط دوماً بقدوم حضارة أخرى أقوى، تمتلك عوامل أقوى.

إذن.. تسليمنا بالميوعة اللغوية التى نعيشها الآن، معناها أننا نتهيأ للانهيار، واستقبال ماهو آتٍ. وليتنا نكون أقوى غير أننا سنصبح مسخاً مشوهاً مثل تركيا التى تعانى اليوم. لأننا لن نكون مجتمعاً غربياً، ولن نكون غير ما نحن عليه. فعلينا أن نسعى للحفاظ على اللغة، وتطويرها، وأنْ نتناول

قضية الرقابة بمفهوم جديد.

هذا الاهتمام يجب أن يتم ويتبلور، على مستوى النخبة، وعلى مستوى المجالس القومية المتخصصة، وعلى مستوى مجلس الشعب، والمنتديات العلمية؛ حفاظاً على الهوية الثقافية للمجتمع.. وشكراً.

تعقيب للأستاذ سمير فريد:

تصورتُ -فى البداية- أننى اختلفتُ مع سامى خشبة فى بعض الأشياء. من أجل هذا؛ بدأتُ حديثى معه بالقول المأثور:- إن الاختلاف فى الرأى، لايفسد للود قضية. لكن مادامت الأغلبية -أغلبية الحاضرين- رأت ألاّ خلاف بيننا يذكر، فأنا شبيه بيوليوس قيصر فى مونولوجه المعروف.

غير أنى موقن بأننا اختلفنا فى مسألة أن نقص الوعى سبب لوجود الرقابة. ورأيى الشخصى، أن نقص الوعى هذا، موجود في كل شىء. مصر تعانى من التخلف، ومن الأمية. لكن هذا منتشر فى بلاد كثيرة جداً. إنْ لم تكنْ أمية أبجدية، فأمية ثقافية. واستشهدتُ على ذلك، بنجاح كل الأفلام، فى كل مكان، بما فيها مصر، أو مايسمى بالدول المتخلفة اقتصادياً، أو شئ من هذا القبيل. وهذا لايجعلنا أعجوبة فى وسط العالم.

وفى رأيى أن كل الشعوب مثل بعضها البعض، وكذلك كل الجماهير. وأنا ضد الجماهير، فى كل بلاد العالم، لا فى مصر وحدها فحسب. ضدها بمعنى عدم مغازلتها، ولا منافقة وعيها المتدنى. غير أنى أود أنْ أذكِّرَ، بأنَّ مَنْ طرح مسألة الرقابة واللغة، هو الأستاذ الدكور عمر عواد.. لا أنا ولا سامى خشبة، كان لنا دور فى إثارة هذا الموضوع -الرقابة كوسيلة لحماية اللغة- لم يكن أحدُ منا على الإطلاق له صلة بهذا. وقد سبق أن قلت إن فى أمريكا تعديلاتٍ وتنقيحات دخلت على اللغة، وإن هذا شىء لا يُقاوم بالرقابة. وإنما هو إفراز طبيعى للمجتمع. لكن المسألة اختلفت لدينا على نحو خاص -بسبب ارتباط اللغة بالدين الإسلامى، وهو دين الأغلبية من المصريين، أو من العرب. ذلك شىء لايمكن إنكاره. ومن الصعب سحبه على ما تناولناه آنفاً، فيما يتعلق باللغة.

والفلاح الأمى تماماً، يتثقف -مثلاً- بالاستماع الشفوى إلى القرآن، حتى لو لم يَعِهِ ويستوعبْه بشكل كامل. المعانى تصله، ويظل هذا جزءاً من ثقافته، سواء كان يُلمّ بمبادئ القراءة والكتابة، أم لا.

أما السؤال الذى وجهته الأستاذة عصمت رشدى حول كيفية قيام الأجهزة بارتقاء الوعى، فالحقيقة أن الأجهزة التى يُفترض فيها أنها أجهزة حكومية، وبالتالى نحن نحاسبها بوصفها أجهزة منفردة بالسلطة.. يعنى منفردة بسلطة التليفزيون فى مصر.. أو منفردة بالصحافة، لو طالبناها بشىء، فسنكون مُسلِّمين بضرورة استمراريتها فى وضعها الحالى هذا.

المفروض أن تنتهى مسألة الصحافة القومية، ومسألة التليفزيون القومى.. إلخ. والغريب أن صحيفة كالوفد، وهى غير حكومية، أسوأ من الصحافة الحكومية بكثير، فيما يتعلق بقضية الارتقاء بالوعى، حتى نفهم الأمر ونقيّمه جيداً.

بينما الجريدة الوحيدة -فى تصورى الشخصى- التى ترفع مستوى الثقافة، هى جريدة الحياة السعودية، التى تمولها السعودية فى لندن. هذه الجريدة تنشر ما لا يُنشر فى أية صحيفة مصرية.. قومية، كانت أوغير قومية، فى تناولها العميق جداً للفنون والآداب.. وبالتالى هذه الأجهزة هى التى صنعت هذا التدنى فعلاً.

التليفزيون اليوم لايقلد الشعب. الشعب هو الذى يقلد التليفزيون. الناس هى التى تقلد التليفزيون فى طريقة الكلام، وليس العكس. أثار الدكتور عواد مسألة الثقافة، ووزارة الثقافة. أنا لا أقصد إلغاء وزارة الثقافة. أنا أقصد فقط المفهوم الذى صُنع لهذه الوزارة، وعملت على أساسه. وفى النهاية، وجدنا أن ثقافة بدون وزارة، أفضل من وزارة بدون ثقافة!.

وقد ألغى الرئيس السادات وزارة الثقافة عام ١٩٨٠، وأنشأ وزارة دولة للثقافة، تولاها منصور حسن. ثم أنشئ المجلس الأعلى للثقافة، بديلاً عن وزارة الثقافة. وخَلُصت وقتها إلى رأى مؤداه، أن ثقافة بلا وزارة، أفضل من وزارة بلا ثقافة.

هذا -باختصار شديد- ما أردت قوله. وقد عادت وزارة الثقافة بالصدفة الخطأ؛ عندما عُيِّن عبدالحميد رضوان وزيراً للثقافة. وبحكم العادة، تصادف أن مَنْ كتب القرار، لم ينتبهْ إلى أن وزارة الثقافة، أصبحت وزارة دولة. فدوَّنها على أنها "وزارة الثقافة"، فاستعادت اسمها القديم، ورجعت من ثانٍ. ولدينا -كما تعلمون- أوضاع مترهلة لا تأبه للتغييرات التى تتم أو تُستحدث. فإذا نشأت أجهزة جديدة، تحل محل الأجهزة القديمة، فإن الأخيرة تستمر وتواصل الوجود بكامل طاقتها.

خذْ عندك مثلاً، المجالس القومية المتخصصة، أنشئت لعدم وجود مجلس شورى.. بعد ذلك قام مجلس الشورى، وظلت المجالس القومية المتخصصة تعمل عملها.

أنشئ مجلس أعلى للثقافة؛ لعدم وجود وزارة الثقافة. وعندما عادت وزارة الثقافة، استمر المجلس الأعلى للثقافة فى نشاطه، وكأن شيئاً لم يكن. فالبيروقراطية فى مصر، أقوى من أىِّ شىء آخر.

أما عن موضوع المثقفين والرقابة، فالدكتور نعى على العقاد وطه حسين وتوفيق الحكيم، أنهم تولوْا الرقابة، وقبلوا القيام بهذا الدور. وأرى أنها -بوصفها شخصيات ثقافية كبيرة- ربما رأت ما لانراه الآن فى الرقابة، وكانت لها وجهة نظر فى ذلك. وإذا كنتَ تُفضل أن تكون مثل هذه العقليات موجودة الآن، فأنا -حقيقةً- مع إلغاء الرقابة، مع الريتنج، مع التصنيف، والتصنيف يتطور وبمقدوره تحديد نوعية مايُعرض للكبار، دون اللجوء إلى استخدام القانون فى ضبط مَنْ لا ينطبق عليه الشرط، أو السن. فأنت توجِّه الناس، وترشِّدهم إلى أهمية، أو إلى استحسان ألا يرى الأطفال هذا الفيلم، أو هذه المسرحية. ومَنْ يرَ أن القرار خاطئ، فليذهبْ ويتأكدْ بنفسه.

هو -إذن- نوع من التوجيه الذى يفترض أن الوعى بلغ درجة من النضج، تجعله يثق فى هذا الجهاز. وفى مصر جهاز واحد ينهض بذلك الدور، هو "المركز الكاثوليكى المصرى". وقد حدث أن الفاتيكان اعترف بالسينما عام ١٩٤٥، بعد أن أنكرها ورفضها. الكاثوليكى الصالح لايذهب إلى السينما ألبتة. لكنهم بعد

أن أعادوا الاعتبار إلى السينما كفن، أنشأوا "المركز الكاثوليكى" فى كل مدن العالم، التى يعيش فيها الكاثوليك. ولهم نشرة أسبوعية، تُرسل إلى المشتركين فقط، فى مصر عام ١٩٤٥، حتى الآن، وتقول لهم بوضوح: هذا الفيلم للأطفال، وذاك للبالغين، للتذكرة، دون إجبار. ستقول لى إن المستوى العام للوعى لايصل إلى هذه الدرجة. وإذا حقّق ماهو مرجوّ منه، فسيرتفع الوعى. فتركُ الشارع نظيفاً، يساعد -لاشك- على نظافته. وعندما أمنح الثقة لشخص؛ كى يختار لأولاده الفيلم الذى يناسبهم، فسوف يكتسب هذه الثقة بالتدريج، وتصبح جزءاً من سلوكه.

الهيئة المقترحة ليست بديلاً عن الرقابة، ولاهى تمارس رقابة أخرى، عملها محصور -فقط- فى الريتنج. وفى الوقت ذاته، حماية حقوق المؤلفين، من نقود وتعاقدات.

يبدو أننى عبرتُ بشكل غير دقيق عما أقصده. فالكلمة الفرنسية ملتبسة. وفى بريطانيا -مثلاً- وزارة للفنون، يتولاها المخرج المسرحى المعروف "بيتربروك". وأنا أفضِّل كلمة الفنون، أو كلمة وزارة الإنسانيات كما فى أمريكا. و أوثر هذه التسمية، عن كلمة Culture؛ لأنها كلمة ملتبسة وغامضة. وعندما أقول وزارة الفنون والآداب، أو الفنون فقط، يتضح بشكل قاطع، الهدف والمحتوى. فالناس كلها تفهم اليوم -بشكل خاطئ- أن الثقافة هى الفن والأدب فحسب. وليست اللغة والتعليم والسلوك والعادات والتقاليد.

لقد فهمتُ خطأً.. أو بدوتُ غير مفهوم. ووصل إلى البعض منا، أنى أطالب بإلغاء وزارة الثقافة. لقد عنيتُ بتطوير مفهومها، وتوضيحه للناس؛ حتى نعى المدلولات. وشكراً.

تعقيب من الأستاذ سامى خشبة:

لابد ن أعبِّر عن سعادتى البالغة، بحضور هذا اللقاء، بصرف النظر عن كونها مناظرة، أو ندوة.. محاضرة أو لقاء.

فعلاً أنا سعدتُ جداً، واستفدتُ جداً. وأعتقد أن هذه الاستفادة ستظهر -فيما بعد- فى الكتابة.

من الصعب -طبعاً- أن نتناول كل النقاط التى طرحت. لكنى أرى أن هناك نقاطاً ثلاثاً أساسية، يتعين معالجتها بعيداً عن التفاصيل. ويُستحسن -فى رأيى- أن نتكلم فى الكليات، ونترك الحديث عن الجزئيات، إلى لقاءات قادمة بإذن الله.

النقطة الأولى الأساسية: تتعلق بضرورة إعادة طرح قضية النسبية الثقافية، بيننا وبين مجتمعات أخرى. وبيننا الآن وما كنا عليه فى الماضى. ونحن والآخر، كما يقول المشتغلون بعلم الاجتماع الثقافى، وعلم الاجتماع السياسى.

النقطة الثانية: تتعلق بالتطور التاريخى، وضرورة طرح وإعادة بلورة فهمنا لقضية التطور التاريخى للمجتمع، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

النقطة الثالثة: تترتب على النقطتيْن السابقتيْن، وتنبع منهما فى الآن عينه، وهى مسألة الدولة ومؤسساتها والمجتمع.

لو فكَّرنا فى النقاط الثلاث هذه، فبالإمكان أن نُلِمَّ بأهم الأفكار، التى اشتركنا جميعاً -تقريباً- فى مناقشتها، على اختلاف وجهات نظرنا.

من المستحيل -مثلاً- الاحتجاج بالقول بأن فرنسا والولايات المتحدة، فيها كذا.. وكذا؛ لأن لهما تاريخاً آخر غير تاريخنا. كما أنهما فى مستوى من التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى، يختلف عنَّا -فى الحقيقة- اختلافاً بيِّناً. وبالتالى، من العسير الإعراب عن أننا كما فقدنا اللغتيْن الهيروغليفية والديموطيقية -على النحو الوارد فى كلام الأستاذ محمد البدرى- فماذا يضيرنا -إذن- لو فقدنا اللغة العربية، مادام هناك انهيار اجتماعى!؛ وذلك جرياً على منطقه. يُخيِّل لى -حقيقةً- أننا نتعرض للسياق التاريخى ذاته، الذى تعرضت له اللغات السابقة التى فقدها المصريون، أو التى نسوها، واكتسبوا ألسنة أخرى. ولاننسى أننا فقدنا -أيضاً- اليونانية، وكنا قد أصبحنا ذوى لسان يونانى، فى مرحلة من المراحل.

وقد استمر هذا -تقريباً- قبل أن تتطور القبطية، وتجئ العربية. هنا تظهر النسبية التاريخية بيننا وبين أنفسنا، فى الماضى والحاضر. ولو كنا امتلكنا وعياً سياسياً.. اجتماعياً.. ثقافياً، فى أية مرحلة من هذه المراحل، كما نمتلكه الآن.. ولو كانت الدولة فى تلك العصور، كما هى الآن -لم نكن لنفقد هذه اللغات- فى الغالب. وهذا -بالطبع- أو "بالبلدى"، كلام ميتافيزيك.

لأن ماحدث فعلاً، كان لابد من حدوثه. وما كان ضرورياً أن يحدث، كان من المستحيل ألا يحدث. ومادام قد حدث، فسيكون هذا الظرف التاريخى، وذلك الواقع المادى، هما اللذان أديا إلى هذه النتائج.

ولمّا كنتُ الآن أمتلك هذا الوعى -على الأقل- على مستوى النخبة أو الصفوة، متعددة الأطراف والجوانب، متعددة الانتماءات، أصبح بإمكانى -حقيقةً- أن أضع سياسة ما، أو أن أضع برنامجاً ما، يجعلنى قادراً على مواجهة هذا التدهور.

نحن متفقان -لاشك- على أن هناك تدهوراً اجتماعياً وثقافياً يواجهه مجتمعنا. غير أن أىَّ فهم لعمليتى التطور التاريخى، والنسبية الثقافية معاً، سيثبت أن المسألة ليست على النحو الذى تفضّل الأستاذ محمد البدرى بإبرازه؛ من حيث كونها تتم بآلية ميكانيكية.. ليست على هذا النحو بالضبط.. وأيضاً ليست ديالكتيكاً بالمعنى الذى ذهب إليه الماركسيون القدامى، أو الماركسيون الجدد، أو حتى الهيجليون قبلهم. إنما هى -فى الغالب- عملية لولبية. أو كما قال بعض فلاسفة التاريخ المحدثين إنها حركة بندولية، تغدو وتروح.. تجئ وتروح، تحت تأثير عوامل بعينها، فى عملية التقدم والتراجع.

هناك عوامل تُفضى إلى أنْ تنتهى عملية التقدم والتراجع، إلى إنجاز تقدم، فى إطار التقدم والتراجع. أو تنتهى إلى إنجاز ارتداد ونكوص، إذا كانت العوامل معاكسة. أما الذى يوقف هذه العملية، ويحكم اتجاهها، فهو نوع الوعى الذى يمتلكه المجتمع. والوعى نوع من الثقافة، ومستوى من مستويات العمل الثقافى، والإنجاز الثقافى.

ومن المعروف أنه إذا امتلك المجتمع وعيه، امتلك تماسكه. ودائماً ما تنتهى

عملية التقدم والتراجع، إلى إنجاز تقدم. وهذه حقيقة.

وسأعود -مرة ثانية- إلى النسبية الثقافية. هناك فرق كبير جداً بيننا وبين مجتمعات أخرى، تمت المقارنة بها. وما دفعنى إلى المقارنة بها؛ هو إثبات أنهم يستهدفوننا. وبعض الزملاء ظنَّ أننى أتبنى نظرية المؤامرة. وغفلوا عن أن هذه المجتمعات، عندما نستشهد بها ونتخذها مثالا؛ فلكى نبرهن على أنها فى سياقها الخاص، تقوم بإنجاز عملية التقدم فى النهاية، عملية التماسك والتقدم.

وسأضرب مثالاً من الأمثلة التى طُرحت منذ قليل. فقد قيل إن المجتمع الأمريكى يلفظ الثقافة. هذا كلام غير مضبوط. وأنا رجل أشاهد كثيراً مايقدم من خلال الإعلام الأمريكى، سواء كان تليفزيوناً أو جرائد ومجلات.. إلخ. وقد حدث منذ عشرة أيام، أن اغتيل مصمم أزياء، من أصل طليانى، فى ميامى. وواضح أن وراءها حدوتة جنيسة مِثلية.

وقد كتب الكثير فى هذا الموضوع. وقيل بعد حدوث جريمة القتل، أنَّ مَنْ قتله، أو أن الشخص الذى اتهم بارتكاب الجريمة، قد انتحر. ونشروا عن القتيل كل ما يتصل به من معلومات، تمس تاريخه، وعلاقاته، وسلوكياته. وكيف أن عشرة، أو خمسة عشر رجلاً من كبار وجوه المجتمع الأمريكى، كانوا رفقاءه، وأنهم قاموا بالصرف أو الإنفاق عليه، وأصبحت المسألة علنية تماماً. كل شىء عن علاقاتهم به، وتفاصيل تاريخ العلاقة مسجلة، ومصورة، دون خجل على الإطلاق.

يُفهم من هذا، أن المجتمع الأمريكى لم يرفض، ولم يلفظ هذه النوعية من الناس. وعندما حاول كلينتون إدخال الشاذين جنسياً إلى الجيش، رُفض طلبه؛ لأسباب أمنية رأتها المخابرات العسكرية الأمريكية. وصارت مشكلة كبيرة، تبنتها جمعياتهم، وتضامن معهم الكونجرس، وأصبحوا يدخلون الجيش كمجندين فى الوقت الحالى. ولهم رفاق موظفون فى البيت الأبيض. كل هذا عادى فى المجتمع الأمريكى. وأنا لا أدين هذه الحكاية خلقياً أو سياسياً. لكن

أحتفظ لنفسى بموقف علمى منها.

والمسألة ببساطة، أن الثقافة -بشكل عام- تطورت إلى القبول بهذا الوضع. وكذلك الأمر فى بريطانيا.. لقد قبلتهم الكنيسة الإنجليكانية، وتعمل على تزويجهم. وهذا تطور حدث نتيجة آليات خاصة بالمجتمع، كما أشار إلى ذلك المهندس البدرى. من أجل هذا، النسبية الثقافية تقتضى منّا، فهماً نسبياً لعملية التطور التاريخى، ولبنيتنا الاجتماعية الثقافية؛ حتى نتوصل إلى حلول خاصة بنا فى الحقيقة. حلول خاصة بنا، قائمة على معرفة حقيقية بتطورنا، وبمسار هذا التطور، وبما تتطلبه بنيتنا الثقافية الاجتماعية الخاصة.

وقد أثير كلام عن نظرية المؤامرة، وعن الرفض لها فى سياق فلسفى كامل، كما نفهمه فى القرن التاسع عشر. وقد قال إن التاريخ محكوم بقوانين مطلقة، وموضوعية خالصة، مثل الطبيعة والفيزياء المؤامرة تعنى التركيز على العنصر الذاتى والشخصى. ومسألة التآمر والتضخيم منها، لاتغيران التاريخ.

وفى الحقيقة.. إن علم الاجتماع التاريخى، أثبت -بصرف النظر عمّا نسميه مؤامرة أو غيره- أن اغتيال يوليوس قيصر، أدّى إلى تغير الجمهورية الرومانية.. وهذه كانت مؤامرة. حوالى خمسة أو ستة من الرجال، حزموا أمرهم على قتل هذا الرجل الذى أراد أن يكون ملكاً، فقتلوه فى الكابيتول. وبعدها نشبت الحرب الأهلية، وانتهت النهاية المعروفة. طبعاً هناك مئات الألوف من الأمثلة على مؤامرات حدثت فى التاريخ. مجموعة من الأفراد، على الرغم من أنهم يمثلون -فى النهاية- قوة اجتماعية وسياسية، إنما يمتلكون إرادة شخصية وذاتية تماماً. وأنا لا أستطيع أن أتجاهل -حقيقةً- أن هناك تدبيراً وترتيباً وتوجيهاً، يفضى إلى تصفية ثورات العالم الثالث مثلاً. كما حدث فى أندونيسيا، التى انطلقت منها مؤامرة صفّت القوة التقدمية بها، تصفية جسدية. وعلى مدى ثلاث ليالٍ، قُتل أكثر من ثلاثة ملايين أندونيسى.

فالرفيق "سوهارتو" الجالس الآن على كرسى الحكم، وعلى الرغم من لا إنسانيته، إنما يُحسب له أنه أنجز تقدماً فى أندونيسيا، نلمسه جميعاً. وكرّت السبحة بعد ذلك، فانتقلت العملية من أندونيسيا إلى غانا.. والجزائر.. إلى تشيلى وعبدالناصر.. وحسنى مبارك. لذلك، عَمَّنا شعور بالسعادة، عندما نجا الرئيس حسنى مبارك من الاغتيال؛ لأن هذه كانت مؤامرة، موجهة ضد مصر، وليس إلى شخص حسنى مبارك؛ من أجل تأزيم الأمور ودفعها إلى شفا الحرب الأهلية.

الكلام الذى قيل عن الوهابيين والشيعة، والذى ذكره الدكتور عمر عواد، صحيح كظاهرة تاريخية أفرزتها مرحلة الهجرة. أما الثورة الإيرانية، فهى -للإنصاف- تقع مابين المؤامرة، والثورة الاجتماعية. وبالمناسبة، كانت كل أجهزتها الدعائية، التى اعتمدت على أشرطة الكاسيت، التى سُجِّلت عليها أحاديث الخومينى، كانت تُرسل بطائرات سلاح الطيران الأمريكى مثلاً. فسلاح الطيران الأمريكى، هو الذى كان يأتى بأشرطة الكاسيت، ويتركها فى مطار طهران، تحت رقابة السافاك الإيرانى؛ لكى توزع فى قلب إيران للإطاحة بالشاه..إلخ.

وقد مُنع الجيش الإيرانى -منذ البداية- من مواجهة العملية، ثم أُبيد بعد ذلك. إنها -بالفعل- مؤامرة تُنسج، شاهدتها بأم عينى هذه، يومَ كنتُ أعمل فى القسم الخارجى، وتابعتها دقيقة.. بدقيقة. ثم فجأة يحدث "بلاك أوت" علينا، فلا نعرف شيئاً، ونُباغت بنتيجة معينة بعد ساعة أو نصف ساعة.

إذن.. لكى نواجه ذلك، فلابد من بنية اجتماعية.. ثقافية.. سياسية متماسكة. وهناك أولويات تقتضيها النسبية الثقافية، يتعين مراعاتها. بعض الأصدقاء طرحوا أفكاراً حول الحرية المطلقة، وأرانى مدعواً للتحفظ عليها، بعد أن نسيتها الدول الليبرالية العريقة منذ زمن، وهذا -لاشك- يحتم ضرورة الرجوع مرة ثانية، إلى التاريخ، واستيعاب دروسه.

وهناك مقولة ذائعة لثانى أو ثالث رئيس حكم الولايات المتحدة، وأحد آباء الولايات المتحدة، والديموقراطية الأمريكية المرموقين، مفادها إن الحكومة

الجيدة هى التى تحكم أقل. وإن العلاج الوحيد للديموقراطية، هو المزيد من الديموقراطية. وقد حفظتُ هذه الجُمل الدالة، فى صباى الأول، من كتب المرحوم خالد محمد خالد.

الآن.. هذا الكلام انتهى. وأضحى العلاج الوحيد لأمراض الديموقراطية، هو المزيد من صناعة الوعى. وهذه نقطة بحاجة إلى توسيع وإضاءة. وصناعة الوعى تأتى من التعليم والإعلام، ودور المؤسسات والجمعيات.. إلخ. واسمحْ لى يادكتور أسامة، أنْ أذكِّر بأهمية صناعة الوعى، فى العصر الحديث، خصوصاً مع تطور أجهزة الإعلام المعاصرة. فالاهتمام الأكبر الآن، منصب فعلاً على صناعة الوعى. وطبعاً لو استفضنا قليلاً فى الحديث عن هذا الموضوع، وتكلمنا عن المفكرين الذين اشتغلوا فى تيار مابعد الحداثة، سنجدهم -دون ريب- قد درسوا وتوقفوا -أساساً- عند الإعلام، وبصفة خاصة عند التليفزيون، وتأثيره على دول متقدمة للغاية. وكان أول كتاب لفت الانتباه لكاتب فرنسى، أعدّه -فى البداية- فى صورة تقرير قدّمه للحكومة الكندية، عمّا يجب أن تفعله فى حقلى التعليم والإعلام، ثم تحوَّل إلى كتاب فلسفى مهم فيما بعد.

إذن.. أصبح الشغل الشاغل لكتّاب ومفكرى مابعد الحداثة، هو البحث عن هيمنة صنّاع الوعى، عن طريق الإعلام، فى المجتمعات المتقدمة، بعد أن أنجزوا الحداثة وتجاوزوها. والكلام الذى طرحته الأستاذة عصمت رشدى، حول مسألة التليفزيون، يدل على أنها عملية مرتبطة بالتطور الاجتماعى.. الثقافى.. السياسى.. الاقتصادى الخاص بمجتمعنا، الذى سيشهد تحولاً ملحوظاً، ينتقل فيه من ملكية الدولة لوسائل الإعلام كلها، إلى تحرير جزئى لها، على قاعدة الخصخصة.

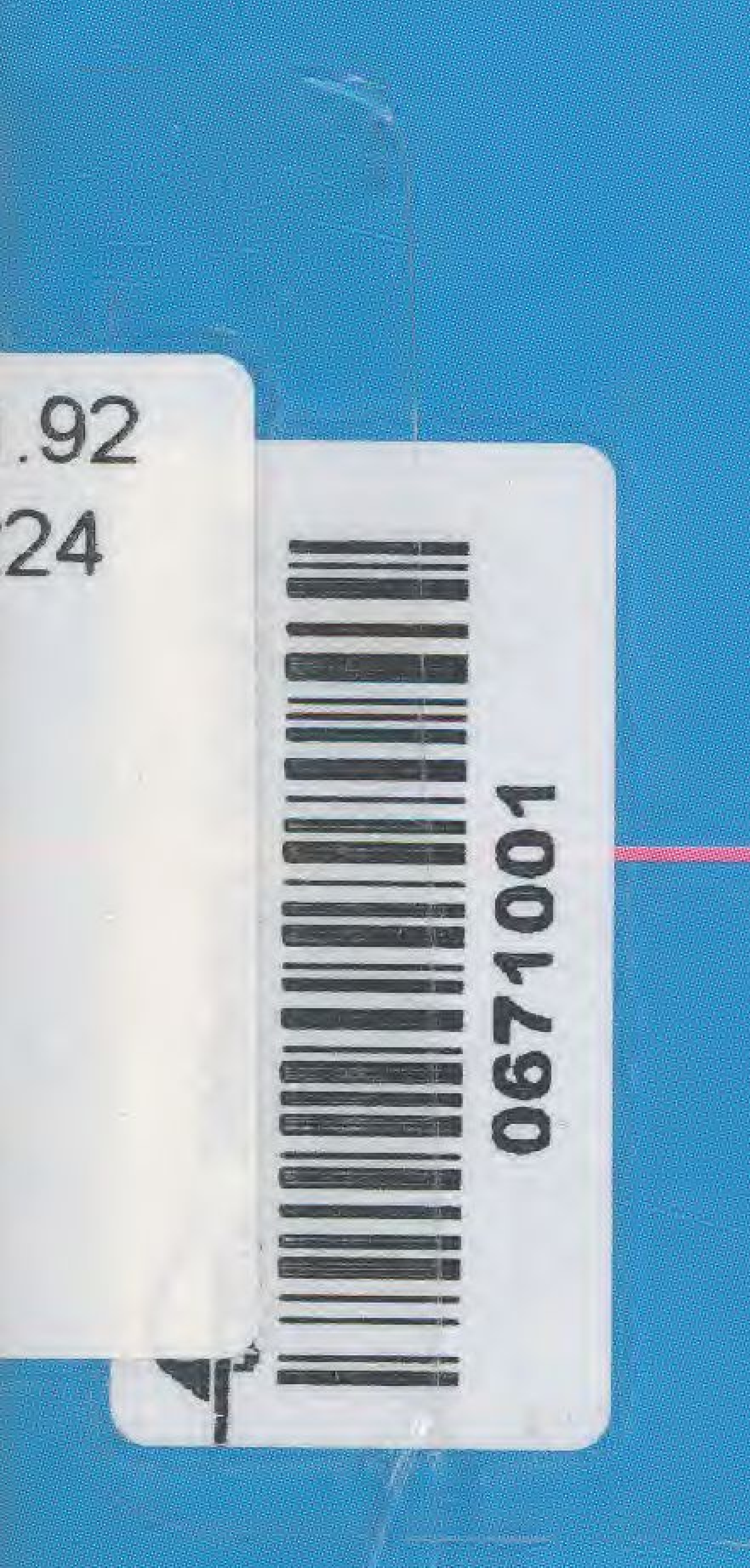
الآن أصبحت لدينا صحف حزبية، آخذة فى التطور، يوماً إثر يوم. حتى الصحف القومية، يمكن أن تُطرح بعد قليل للبيع، وإن كانت هذه الفكرة مرفوضة، فى هذه الآونة، وأعلن وزير الإعلام أنْ لا خصخصة. إنما بالنسبة إلى التليفزيون الّذى تمتلكة الدولة، فيتعين فى رأيى أنا شخصياً، وحسبى أنى

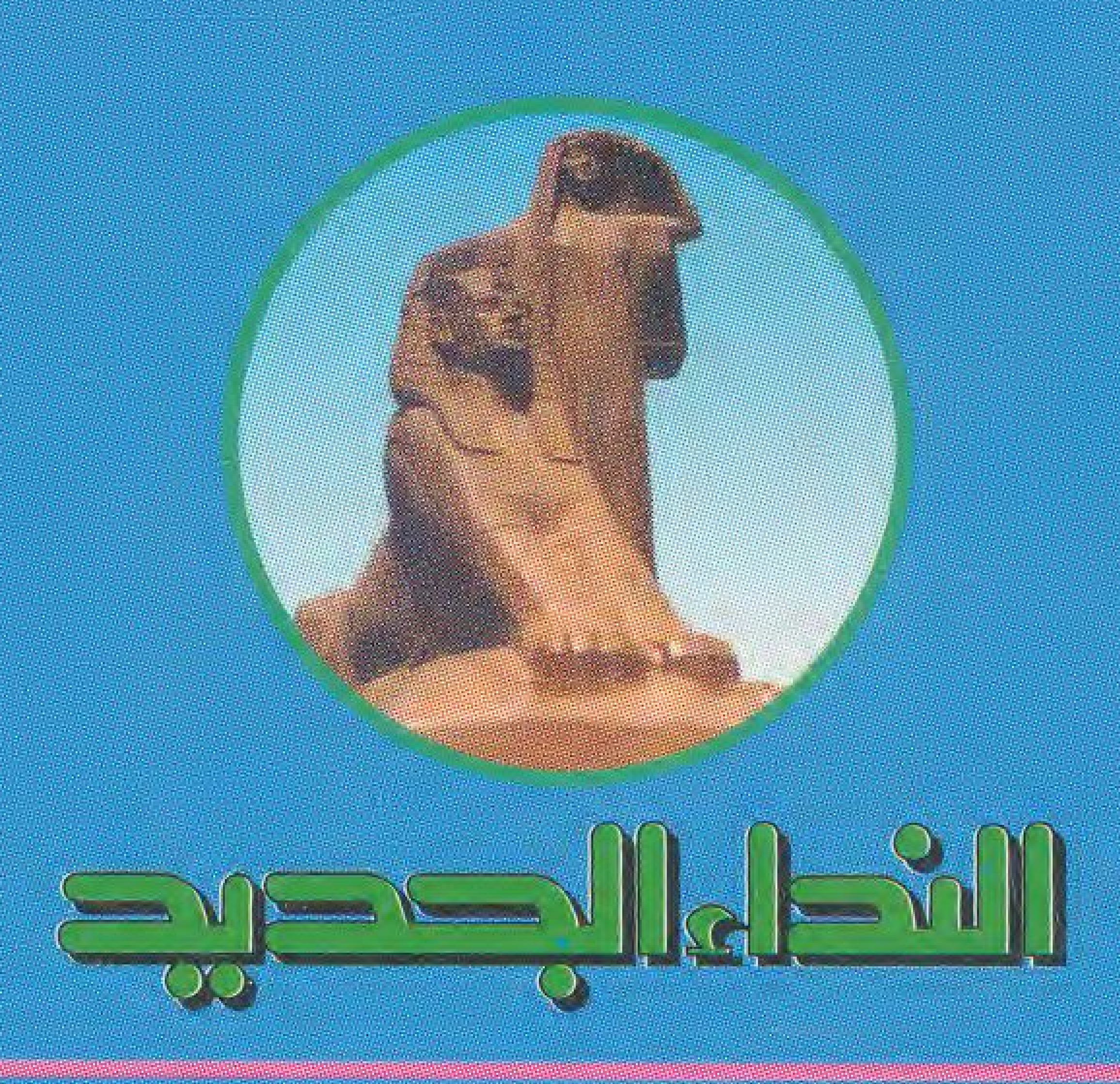
رجل مؤمن جداً بالديموقراطية النسبية، أن تظل الدولة مالكة لجهاز إعلامى قوى مثله. وينبغى -أيضاً- أن تظهر أجهزة أخرى تملكها مؤسسات، أو أحزاب، أو هيئات، أو نقابات. هذا تطور حتمى يفرض نفسه علينا فرضاً. وليس لهذا من معنى سوى أن هناك فراغاً فى الزمن، وفراغاً فى التاريخ، لا يمتلئ إلا بخطوات فعلية. وإن أتتْ هذه الخطوات عشوائية، فسيترتب على ذلك، ليس فقداننا اللغة فحسب، بل ضياع لثقافتنا، وطمس لرؤيتنا للعالم، وانهيار بنيتنا الاجتماعية.

وعندئذ نغدو إما جزءاً من إمبراطورية إسرائيلية. وإما جزءاً من أية دولة تحت الإنشاء والتكوين، يُرتب لها فى الكواليس، كامبراطورية تركية تعود إلى ثانٍ، أو إمبراطورية أفريقية فى أثيوبيا.. وهكذا.

وإذا استمررنا عشوائياً، فسنصبح ضحايا للمؤامرات التى تُحاك ضدنا، وهذا جزء من خطة إستراتيجية قيد التنفيذ. ولن نُفلت من إسارها إلا بالوعى القومى.. التحررى الصحيح، وبناء حرية تناسب بنياتنا الخاصة، وتاريخنا الخاص، مع امتلاك أدوات سياسية واجتماعية واقتصادية، توائم هذه البنية، وقادرة على مواجهة ما يعُد ويُفرض علينا. ولكم الشكر الجزيل.

د. أسامة الغزالى حرب: نشكركم على حسن تجاوبكم مع المناظرة، ونشكر السادة الضيوف على ما أسهموا به، وما قدّموه لنا، وهو كثير لاشك.


.92
24
0671001


النداء الجديد